الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/39/594
23 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٣٩ من جدول الأعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

استعراض حالة الطوارئ واعادة التأهيل والتعمير في البلدان التي تعتمد على المعونة الغذائية والبلدان المنكوبة بالجفاف

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ـ مقدمة	١ - ٨	٣
ثانيا ـ قضايا واحتياجات الطوارئ واعادة التأهيل	٩ - ١٣٦	٥
ألف ـ استعراض عام لحالة الطوارئ في المناطق الافريقية دون الاقليمية	٩ - ٥٢	٥
١ ـ شمال افريقيا	١١ - ١٤	٦
٢ ـ غرب افريقيا	١٥ - ٢٦	٧
٣ ـ افريقيا الوسطى	٢٧ - ٣٢	١٠
٤ ـ شرق افريقيا	٣٣ - ٤٤	١٣
٥ ـ الجنوب الافريقي	٤٥ - ٥٢	١٥
باء ـ تقييم مستكمل ونظرة على المجالات الحرجة في الأجل القصير	٥٣ - ١٣٦	١٨
١ ـ الأغذية والزراعة	٥٣ - ٧٨	١٨

84-24042

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
٢ ــ امدادات المياه	٧٩ - ٨٤	٢٥
٣ ــ النقل والخزن والتوزيع	٨٥ - ٩٧	٢٧
٤ ــ اللاجئون والمشرّدون	٩٨ - ١٠٥	٣١
٥ ــ تقييم الصحة والتغذية	١٠٦ - ١١٥	٣٣
٦ ــ الطاقة	١١٦ - ١٢٢	٣٧
٧ ــ الجوانب الاجتماعية للأزمة ...	١٢٣ - ١٢٧	٣٨
٨ ــ الموارد الطبيعية والبيئة	١٢٨ - ١٣٠	٤٠
٩ ــ القدرة على الاستجابة ، وتشمل الاستعدادات	١٣١ - ١٣٦	٤٢
ثالثا ــ بعض الملامح الأطول أجلا للتكيف في السودان المتضررة	١٣٧ - ١٩٢	٤٤
ألف ــ القضايا والسياسات داخل القارة الافريقية	١٣٧ - ١٧١	٤٤
١ ــ السياسة والتنظيم الاقتصاديان الشاملان	١٣٧ - ١٤٢	٤٤
٢ ــ القضايا القطاعية الرئيسية المتعلقة بالسياسة	١٤٣ - ١٧١	٤٦
باء ــ الدعم الخارجي	١٧٢ - ١٩٢	٥٢
١ ــ التجارة الخارجية	١٧٢ - ١٧٩	٥٢
٢ ــ الدين الخارجي	١٨٠ - ١٨٧	٥٥
٣ ــ التدفقات المالية	١٨٨ - ١٩٢	٥٧
رابعا ــ خاتمة	١٩٣ - ٢٠٧	٦٠

Digitized by UNOG Library

أولا ـــ مقدمـــة

١ـــ قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، في المقرر ١٩٨٤/١٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، (أ) ان يرجو من الجمعيـــة العامة ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين بندا بعنـــوان " الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا " من اجل الانجاز الناجح للمبادرات التي اتخذها المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ؛ و (ب) ان يحيل الى الجمعية العامـــة في دورتها التاسعة والثلاثين الوثائق المتعلقة بهذه المسألة والتي كانت معروضة طـــى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، مشفوعة بالمحاضر الموجزة ذات الصلـة. وكان من بين الوثائق التي قدمها المجلس الى الجمعية العامة تقرير الامين العام عـــن الحالة الاقتصادية الخطيرة في جنوب افريقيا (E/1984/68) وقد تناول الامين العـــام في ذلك التقرير طبيعة وابعاد الازمة التي تواجه حاليا دولا كثيرة في افريقيا سواء مـــن حانبها كحالة طوارئ او من حانبها الطويل الاجل ، وحدد عناصر الاستجابة الفعالـــة من جانب المجتمع الدولي ودعا الى اتخاذ اجراءات منسقة . وقدم الامين العام فـــي الاضافة لتقريره (E/1984/68/Add.1) مزيد من التفاصيل عن هذه القضايا مستعينا فيما استعان به بالتقييمات التي اجراها المنسقون المقيمون في عدة بلدان بالتعاون مـــع الحكومات والمانحين المتعددى الاطراف والثنائيين والتي ابلغت لممثله الخاص المعـــني بالازمة في افريقيا .

٢ ـــ وهذا التقرير يكمل المعلومات الواردة في الاضافة لتقرير الامين العام عن الازمـة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا (E/1984/68/Add.1) التي كانت معروضة طى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية التي عقدت في تموز/يوليـــه ١٩٨٤. والغرض الاساسي من هذا التقرير هو استعراض حالات الطوارئ كما كانت فـــي ٣١ آب/ اغسطس ١٩٨٤ في ٣٦ بلدا منها ٢٧ بلدا (١) وصفتها منظمة الاغذية والزراعة وفرقة العمل الخاصة التابعة لبرنامج الاغذية العالمي بانها تواجه نقصا غير عادى في الاغذية ، وتسعة بلدان وصفت في الجلسة العاشرة لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذى عقد فـــي اديس ابابا في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ اذار/مارس ١٩٨٤ بأنها بلدان منكوبة بالجفـاف ايضا (٢) . ومن المتوقع ان يتغير عدد البلدان وكذلك تكوين القائمة مع تقدم عدد اكـــبر من البلدان نحو السنة التسويقية ١٩٨٤/١٩٨٥.

٣ـــ وقد نتجت حالات الطوارئ هذه اساسا عن استمرار حالة الجفاف في بلدان كثيرة وحدوثها في الاونة الاخيرة في المنطقة دون الاقليمية الشرقية . والمجالات الحرجة هـــي

Digitized by UNOG Library

مجالات نقص الاغذية والمياه الحادث فعلا او الوشيك الحدوث ، والخسائر الضخمة في رؤوس الماشية ، والكميات الكبيرة من الاغذية المستوردة التي تسبب ضغطا شديدا على شبكات النقل والتخزين والتوزيع الضعيفة اصلا ، وزيادة مخاطر سوء التغذية والاخطار الصحية ، وزيادة تشرد السكان من المناطق المنكوبة بالجفاف .

٤ - ويستعرض التقرير هذه المشاكل كلا على حدة وكذلك باعتبارها من عناصر الازمة في الاستعراضات دون الاقليمية . ومع ذلك فهناك تطور مستمر في كل قطاع يجعل المعلومات المتوافرة معلومات مؤقتة وخاصة فيما يتعلق بالاسقاطات المتعلقة بالمحاصيل الغذائية والمؤن كذلك فان البيانات غير كاملة وليست سوى مؤشر لحجم الاحتياجات ولمدى استجابة المجتمع الدولي والمعلومات الخاصة بالحالة الراهنة للمؤن الغذائية واحتمالاتها وضعت على اساس التقرير رقم ٦ لفرقة العمل الخاصة التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي . ويحتوى هذا التقرير الاخير على معلومات عن المقدم من المعونات الغذائية وعن الدعم الدولي لاجراءات الطوارئ واعادة التأهيل وعلى مقترحات بالاجراءات التي ينبغي اتخاذها في قطاعي الزراعة والماشية .

٥ - وقد اخذت الازمة تتغلغل بعمق في اقتصادات القارة بأكملها . فقد انخفض الناتج الاجمالي للبلدان النامية في افريقيا بنسبة ١ر٠ في المائة في عام ١٩٨٣ ولا يتوقع ان يتحقق في عام ١٩٨٤ سوى نمو حدى نسبته ١ر٨ في المائة ونتيجة لذلك اخذ الدخل الفردى ينخفض باطراد منذ عام ١٩٨٠ بمعدل سنوى بلغ في المتوسط ٤ر١ في المائة وصحيح ان هناك عيبا هيكلية في اقتصادات كثير من البلدان الافريقية ، ولكن وضعها الحرج الحالي يرجع الى حد كبير الى البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية واذا كانت شروط التجارة قد تحسنت الى حد ما في عام ١٩٨٣ فقد عانت كمية الصادرات اكبر انخفاض سنوى لها منذ عام ١٩٧٤ . وبحلول عام ١٩٨٣ كانت الديون الخارجية قد بلغت ١٥٠ بليونا من الدولارات ، سدد منها ١٢٠ بليونا وبلغت تكاليف خدمة الديون ٤ر٢٢ في المائة من مجموع عائدات التصدير . وهناك عوامل اخرى هي تدهور شروط التجارة وارتفاع اسعار الفائدة وانخفاض التمويل التساهلي بالقيمة الحقيقية وانخفاض صافي المقدم من المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء من ٨ر٣١ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨١ الى ٨ بلايين من الدولارات في عام ١٩٨٢ .

٦ - وقد عانت اقتصادات القارة بأكملها ايضا بسبب تدهور التربة الزراعية وفقدانها وبسبب تدمير الغطاء النباتي وتصحر المراعي واستنزاف المياه الجوفية . وقد وصل التناقص في رصيد مياه الانهار الى حد لم يسبق له مثيل في جميع المناطق الايكولوجية بالقارة وهو امر له اهمية خاصة في المناطق شبه القاحلة والمناطق ذات الرطوبة المنخفضة. اما

Digitized by UNOG Library

التصحر فيكتسب طابعا خطيرا في غرب افريقيا . وثمة حاجة في الواقع الى ايلاء المزيد من الاهتمام لمسألة العلاقات القائمة بين السكان والموارد الانمائية والبيئة .

٧ - ان هذا الوصف الموجز للاحوال الاقتصادية العامة في افريقيا يشير بوضوح الى ان هناك حاجة الى علاج الازمة بكل ابعادها في وقت واحد . ولهذا فان هذا التقرير يركز اولا على قضايا الحالة الطارئة الحالية الناجمة عن الجفاف في مختلف المناطق الافريقية دون الاقليمية ثم يركز بعد ذلك على المجالات الحرجة الرئيسية وهي مجالات الاغذية والزراعة والمياه والنقل والتخزين والتوزيع وتشرد السكان والصحة والتغذية والطاقة والبيئة وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية وحالة الاستعداد ثم ينتقل التقرير بعد ذلك الى مناقشة موجزة للجوانب المتعلقة بالمدى الاطول وهي جوانب التكيف الهيكلي ، مع التأكيد بصفة خاصة على الاجراءات التي يلزم ان تتخذها الحكومات الافريقية نفسها والمانحون الثنائيون، ومؤسسات التمويل والمساعدة التقنية المتعددة الاطراف والمنظمات غير الحكومية . وفي هذا الصدد يتعين ان يوضع في الاعتبار التقرير الاخير للبنك الدولي المعنون " نحو تنمية مطردة في مناطق افريقيا الواقعة جنوب الصحراء : برنامج عمل مشترك " وهو التقرير الذى صدقت عليه اللجنة الانمائية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ .

٨ - وقد قام الممثل الخاص للامين العام باعداد هذا التقرير بمساعدة ومدخلات فنية من موظفي عدد من المؤسسات والوكالات المتخصصة في الامم المتحدة . كذلك قام المنسقون المقيمون التابعون للامم المتحدة ، كما قامت بعض المنظمات غير الحكومية بتقديم معلومات كثيرة عن الحالة في البلدان التي يعملون بها .

ثانيا - قضايا واحتياجات الطوارئ واعادة التأهيل

ألف - استعراض عام لحالة الطوارئ في المناطق الافريقية دون الاقليمية

٩ - المجال الاساسي الذى يركز عليه هذا الاستعراض العام هو الحالة الراهنة لانتاج الحبوب الرئيسية والاحتمالات المباشرة لتوفير الاغذية في البلدان الـ ٣٦ الواقعة في المناطق الخمس دون الاقليمية . والبيانات التي تم انتقاؤها ليست سوى مؤشر للحالة التي كانت عليها هذه البلدان في منتصف ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ من حيث الاحوال الجوية . والمحاصيل الفعلية او المتوقعة ، وتقديرات المعونة الغذائية والاحتياجات من الاستيراد التجارى والمجموع المعروف للمساعدات التي تقدمها مجموعة المانحين .

Digitized by UNOG Library

١٠ــ وهناك ايضا استقصاء مختصر للمشاكل الحرجة التي تواجهها تلك البلدان في مجالات نقل وتخزين وتوزيع المؤن الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ . وفيما يتعلق بمجالات الاهتمام الاخرى وهي امدادات بالمياه ، وتشريد السكان ، والصحة ، والتغذية والماشية ، ومشاريع الاغاثة والتأهيل المدرة للدخل ، والطاقة ، فليس هناك حتى الان سوى تغيير طفيف مبلغ عنه فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في الاضافة السابقة لتقرير الامين العام (E/1984/68) . ولهذا فان هذه القطاعات لا تستعرض الا حيث يكون قد تم الابلاغ عن حدوث مثل هذه التغيرات . وهناك بيانات اضافية منفصلة ترد في ورقة احصائية تقنية للامانة العامة وسوف تعمم هذه الورقة على الوفود المهتمة بالموضوع .

١ ــ شمال افريقيا

١١ــ تسبب الجفاف في نقص محاصيل الحبوب بشكل حاد في المغرب للعام الثاني على التوالي . ومن المقدر ان يصل اجمالي انتاج الحبوب في عام ١٩٨٤ الى ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ طن وذلك مقابل محصول عام ١٩٨٣ الذى كان منخفضا عن المستوى المعتاد والذى بلغ ٣ ٦٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب . ومجموع انتاج الحبوب في اية سنة عادية يصل الى ٤ ١٠٠ ٠٠٠ طن . اما حالة الامدادات الغذائية فهي حرجة في خمس من المناطق في المغرب ، مما حدا بجمعيتي الصليب الاحمر والهلال الاحمر الى طلب مساعدات نقدية وعينية لعمليات الاغاثة تقدر بمبلغ ٣ر٢ من ملايين الدولارات. وبالاضافة الى استيراد الحبوب لتغطية العجز الهيكلي العادى تقدر منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي . ان المعونات الغذائية التي ستحتاج اليها عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ تصل الى حوالي ١٢٠ ٠٠٠ طن من الاغذية حتى منتصف عام ١٩٨٥ .

١٢ــ وفي السودان ، أعلنت الحكومة ان منطقة شمالي دارفور منطقة منكوبة وذلك بعد أن منيت بالجفاف بصفة مستمرة منذ عام ١٩٨٣ . وقد كثفت عمليات الاغاثة خلال شهر آب/أغسطس . والتوقعات بالنسبة لمحصولي الذرة البيضاء والدخن ضعيفة نظرا لانخفاض الأمطار عن معدلها الطبيعي منذ شهر حزيران/يونيه . ومن المتوقع أن ينخفض مساحة الأرض المزروعة بالذرة البيضاء في مناطق انتاجها الرئيسية في الجزء الشرقي من السودان (غضارف) بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة . أما في منطقة دمازين فمن المتوقع أن ينخفض الناتج عما كان عليه في عام ١٩٨٣ رغم ما هو مقدر من زيادة مساحة الأرض المزروعة بنسبة ٢٠ في المائة ، وذلك بسبب الانخفاض الشديد في المحصول . أما الاحتياجات من المواد المستوردة فسوف تتوقف على الناتج النهائي من المحصول .

../..

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك فالسودان يستورد ، حتى في أية سنة عادية حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب لتغطية العجز الهيكلي وتزويد حوالي ١١١ ٠٠٠ من السكان اللاجئين بالحبوب . وتشكل المعونة الغذائية ما بين ٧٠ و ٧٥ في المائة من اجمالي واردات السودان ، وهذه المعونة مقدمة أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية .

١٣ - وفي تونس زاد انتاج الحبوب في عام ١٩٨٤ بمقدار ٢٠٠ ٠٠٠ طن بعد ان انخفض الى ٩٠٠ ٠٠٠ طن في العام السابق بسبب الجفاف . ومع ذلك فمازال هذا الانتاج منخفضا عن المستوى الطبيعي الذى يبلغ في اية سنة عادية ١ ٣٠٠ ٠٠٠ طن ولم يعلن في تونس عن وجود اى نقص في الاغذية ولكن التنبؤات تشير الى ان واردات القمح المطلوبة لعام ١٩٨٤/١٩٨٥ تقدر بحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ طن .

١٤ - ورغم ان البيانات المتاحة محدودة ، فهناك بلدان في شمال افريقيا يعانيان من مشاكل حادة في قطاع النقل والتخزين والتوزيع . فسوف تسبب زيادة استيراد المواد الغذائية بالمغرب ارهاقا شديدا لمرافق التفريغ والتعبئة في الموانئ ولامكانيات النقل البرى . والسودان لديه طاقات تفريغ محدودة في بورسودان ، ويعاني من عجز في وسائل النقل البرى والنقل بالسكك الحديدية ، ولديه خط نقل طويل هش يصل الى القطاع الجنوبي من السودان ويستحسن لعمليات النقل الى هذا القطاع ان تتم من كينيا .

٢ - غرب افريقيا

١٥ - تؤكد الصور التي التقطت من التوابع الاصطناعية لبلدان السهل حتى منتصف شهر ايلول/سبتمبر ما جاء في التقارير الميدانية عن انحسار مساحة المراعي في اجزاء كثيرة من منطقة السهل . وكانت هناك مساحات متفرقة من المراعي الملائمة غير ان ندرة سقوط الامطار بصفة عامة وعدم انتظامها يعرض قطعان الماشية لتهديد خطير في اجزاء كثيرة من بوركينا فاصو ، ومالي وموريتانيا والنيجر . وقد تأثرت المحاصيل في هذه المنطقة وفي الرأس الاخضر تأثرا شديدا . اما المحاصيل في منطقة السهل فاحسن حالا باستثناء المنطقة الجنوبية الشرقية في مالي والمنطقتين الوسطى والشرقية الوسطى في بوركينا فاصو والاجزاء الوسطى من جنوبي النيجر . والمواد الغذائية في موريتانيا والنيجر وربما في مالي ايضا معرضة لاثار خطيرة خاصة في عام ١٩٨٤/١٩٨٥ .

١٦ - اما في بوركينا فاصو ، فحالات الجفاف في المحافظات الوسطى اسوأ من حالات

Digitized by UNOG Library

الجفاف التي شهدها العام الماضي الذى الحق فيه الجفاف اضرارا بـ ٢٥٠٠٠٠ رأس من الماشية ، وبوجه عام فان التوقعات بالنسبة للمحاصيل الموسمية الرئيسية اقل من المتوسط وقد تسبب سقوط الامطار بشكل ملائم في المنطقة الجنوبية الغربية في تحسين حالة المراعي ويمكن ان يصل المحصول الاقليمي الى معدل متوسط اذا استمر تساقط الامطار حتى شهر ايلول/سبتمبر . والحالة مشابهة لذلك في جنوب غربي مالي رغم استمرار الانخفاض الشديد في منسوب مياه نهرى النيجر وبهان . وكان سقوط الامطار في مناطق اخرى من البلد فوق المعدل احيانا ولكن بصورة غير منتظمة ولذلك لم تكف الامطار لنمو المراعي وخاصة في منطقة السهل الشمالية . وقد افيد عن سقوط امطار بين متوسطة وقليلة في منطقة كايس ـ سيغو والمنطقة الشرقية . اما حالة الاغذية بالنسبة لسكان منطقة غاو الذين يبلغ عددهم ٣٠٠٠٠٠ نسمة فقد افيد بانها حالة " مفجعة " اذ اختفت مراعي الماشية بعد عامين من الجفاف . وتقدر الخسائر التي لحقت بالماشية في منطقتي انسونغو وميناكا بحوالي ٥٠ في المائة وقد طلبت مالي وبوركينا فاصو ان تزورهما بعثات تمثل المانحين المتعددين لتقييم الحالة الغذائية .

١٧ـ زرعت المحاصيل في موريتانيا عقب سقوط أمطار مبكرة على نحو غير عادى في حزيران/يونية ، ولكن تخلفت التنمية بسبب فترة جفاف مطولة في أراضي الهضاب حيث وردت تقارير أيضا عن خسائر في الماشية تراوحت مابين ٤٠ و ٩٠ في المائة . وفي النيجر ، ظل سقوط الأمطار التراكمي لهذا الفصل في معظم أجزاء البلد أقل كثيرا من المتوسط. وكانت الأحوال مواتية تماما في أجزاء من نيامي ، وزيندر ، ودوسو ، وتاهووا ، فقط . وأحوال المراعي سيئة للغاية ، والموقف حرج فيما يتعلق بالماشية في معظم المناطق . وطلبت الحكومة أن تقوم بعثة مانحين متعددين بتقييم مبكر لحالة الأغذية .

١٨ـ وينتظر اجراء تقييم للمتطلبات من واردات الأغذية بعد معرفة الحصيلة النهائية للحصاد ومدى سقوط الأمطار في أيلول/سبتمبر . بيد أن التقديرات الاجمالية ، للفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ ، لمعونة الأغذية من الحبوب ، والواردات التجارية التي تطلبها البلدان الأربعة هي ٨٧٨٠٠٠ طن ، أغلبها متضمن في التعهدات والمشتروات المقررة .

١٩ـ وفي جزر الرأس الأخضر أدى توقف الأمطار ، لفترة مطولة ، بدأت في تموز/يوليه الى تأخير القيام بزراعات أخرى واعاقة نمو المحاصيل الناشئة . اذ زرع في نهاية آب/أغسطس ١٣٠٠٠ هكتارا فقط من ٣٥٠٠٠ هكتار تزرع عادة بالذرة والفاصوليا ، وفي جزر سوتوفينتو ، كان قدر كبير من محصول الذرة النابتة في حالة حرجة بسبب ندرة الأمطار وخفف سقوط المطر خلال النصف الأول من أيلول/سبتمبر بعض الشيء من وطأة الحالة

Digitized by UNOG Library

وسمح بمزيد من الزراعات . وتكفي تعهدات معونة الأغذية لعام ١٩٨٤ وقدرها ٠٠٠ ٦٢ طن والواردات التجارية وقدرها ٠٠٠ ٤ طن لتغطية الاحتياجات حتى نهاية العام .

٢٠ - وفي البلدان الساحلية من هذه المنطقة دون الاقليمية كان فصل الأمطار طبيعيا في منتصف أيلول/سبتمبر وتوقعات المحاصيل الرئيسية حسنة بصورة عامة . وهذا يشمل ساحل العاج الذى اضطر الى زيادة واردات الأغذية في أوائل العام عقب فترة جفاف طويلة وحرائق أدغال لم يكن هناك سبيل للسيطرة عليها . والتوقعات الحالية في جميع أجزاء نيجيريا ماعدا الجزء الشمالي منها حسنة أيضا فيما يتعلق بمحصولي الحبوب والمنيهوت اللذين أصيبا بالآفات ونقص الأمطار في موسم ١٩٨٣/١٩٨٤ .

٢١ - ويرتقب أن يكون الحصاد في غامبيا والسنغال أفضل مما كان عليه في العام الماضي ، على الرغم من أن الجفاف قد أصاب شمالي السنغال على نحو خطير ، تاركا آثاره على المراعي والمحاصيل . ولكن الأحوال في المناطق الواقعة جنوب السودان ، بما فيها غامبيا ، كانت مواتية وبذرت الحبوب في مناطق أكبر مما زرع في عام ١٩٨٣ . وطلبت السنغال بعثة مانحين متعددين لاعداد تقييم مبكر لحالة الأغذية في المناطق الشمالية .

٢٢ - والى جانب الرقع المتناثرة المنكوبة بالجفاف وهي على الأغلب في المناطق الشمالية ، سقطت الأمطار بمعدلات تتراوح مابين كافية وحسنة في الدول الساحلية الخمس الأخرى وهي: بنن ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، وتوغو . وبشكل عام ، قيمت امكانات المحصول بأنها طبيعية أو أفضل من المتوسط . وتبلغ الواردات المعلومة المقررة الى هذه البلدان ٠٠٠ ١٢٦ ١ طن في الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ ، يربو احتياج المعونة الغذائية منها على ٠٠٠ ٧٠٠ طن وتبلغ التعهدات المعلومة ٠٠٠ ٥٣٣ طن .

٢٣ - وتختلف الحالة في قطاع النقل والخزن والتوزيع من بلد الى بلد ؛ ولقد استطاعت بعض البلدان مواجهة الزيادة في واردات الأغذية ، على نحو ممتاز في حين أجهدت بلدان أخرى اجهادا شديدا . وعلى سبيل المثال ، ستسمح عمليات الاغاثة المؤسسة بصورة حسنة في موريتانيا بالتوسع في حين ستواجه غينيا صعوبة عند معالجة أى ضغط متزايد على شبكات التوزيع .

٢٤ - وتقع على البلدان الساحلية مسؤوليات اضافية فيما يتعلق بخدمة الدول الداخلية وغالبا ماتحدث عوائق وأوجه قصور في شبكات النقل العابر ولقد تحسنت الادارة السوقية في السنغال ، ولكن عملية نقل الأغذية المحلية والعابرة منكوبة بسبب بطء أخذ الأغذية بالسكك الحديدية بعد تفريغها في ميناء داكار . ونتيجة لذلك ، تحولت بعض الشحنات الموجهة

Digitized by UNOG Library

الى مالي الى أبيجان في ساحل العاج التي تخدم أيضا الممر المؤدى الى بوركينا فاصو الذى يقع نتيجة لذلك تحت ضغط هائل . والموقف فيما يتعلق بتوفو موقف مماثل ، ولا بد أن تعمل توفو ليس فقط على توفير شبكات توزيع الأغذية الخاصة بها ، بل والخاصة أيضا بممرات شرق مالي ، وبوركينا فاصو والنيجر. وبما أن قدرة ميناء لومي محدودة ، هناك حاجة ملحة الى جدولة مواعيد الوصول والتخطيط السوقي بعناية .

٢٥ - ولوحظ مؤخرا تحسن في أداء عمليات التوريد من بنن الى النيجر ومن نيجيريا عن طريق ممرات النيجر- تشاد . بيد أنه من الأهمية بمكان أن تظل الحدود بين نيجيريا وتشاد مفتوحة لتحاشي تراكم ضغط لا يمكن تحمله على الطريق البديل عبر الكاميرون .

٢٦ - ومن بين المشاكل المحددة في هذا القطاع في سائر المنطقة الغربية وجود شبكات رديئة من الهياكل الأساسية للتوزيع الداخلي ، وعدم كفاية شبكات الطرق الفرعية ، وارتفاع تكاليف التوريد الى البلدان غير الساحلية بالطرق البرية بدلا من السكك الحديدية . وفي بعض الحالات فان تكاليف النقل من الميناء الى الأماكن المقصودة في مالي أو النيجر ، على سبيل المثال ، قد تفوق ضعف قيمة السلع الغذائية الأساسية .

٣ - افريقيا الوسطى

٢٧ - كان نمط الموسم الرئيسي لسقوط الأمطار شاذا في هذه المنطقة الفرعية ، وكانت احتمالات توريد الأغذية فيها ، في الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ ، مابين غير مؤكدة ورديئة ، وانخفض في بوروندى ورواندا الحصاد الأخير من الحبوب والبقول الحبية بنسبة ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي من انتاج العام الماضي . وتوضح التقديرات الأولية أن اجمالي المتطلبات من واردات الأغذية حتى منتصف عام ١٩٨٥ يبلغ ٠٠٠ ١٦٥ طن ، ويبلغ عنصر المعونة الغذائية منها ٠٠٠ ١٣٢ طن بالمقارنة بـ ٠٠٠ ١٧ طن في الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ وناشدت كلتا الحكومتين مؤخرا ، الأوساط المانحة تقديم مساعدة طارئة .

٢٨ - وتعتبر أوضاع المحاصيل في الكاميرون معقولة ولا يتوخى توجيه أى نداء من أجل معونة خارجية . وبالمثل كانت احتمالات المحاصيل في جمهورية افريقيا الوسطى حسنة في شهر آب/أغسطس ، وذلك على الرغم من أن ماهو معلوم من تعهدات معونة الأغذية والواردات التجارية لم تغط تماما المتطلبات من واردات الحبوب لعام ١٩٨٤ ومقدارها ٠٠٠ ٦٥ طن .

٢٩ - سقطت الأمطار في تشاد في شهر حزيران/يونيه ، ولكنها عانت بسبب فترة جفاف أدت الى اعادة بذر البذور في أواخر تموز/يوليه واحتمالات الحصاد في شهر تشرين الثاني/

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

نوفمبر غير مؤكدة . وكانت أوضاع المنطقة السهلية في البلاد رديئة للغاية فيما يتعلق بالمحاصيل والمراعي مما أسفر عن حركة السكان تجاه الجنوب حيث توجد أوجه نقص بالفعل في الأغذية سببها الجفاف في العام الماضي . ووردت تقارير عن وجود أوضاع مجاعة في الكوومرا (موايان - تشارى) . وتمت الاشارة أيضا الى وشوك حدوث مجاعة أو سوء تغذية في منطقتي تاناجيلي وشرق لونغوني . وتبلغ التقديرات الحالية لمتطلبات الواردات من الأغذية للفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ ، ٠٠٠ ١٢٥ طن ، ويبلغ عنصر المعونة فيها ٠٠٠ ٨٨ طن وتغطيه التعهدات . ولقد طلبت الحكومة اجراء تقييم مبكر لمحصول عام ١٩٨٤ من قبل بعثة مانحين متعددين . وبالمثل ، تغطي المعونة الغذائية للفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ التي بلغت تقديراتها ٠٠٠ ١٢ طن ، سان تومي وبرينسيبي . ولكن مما يدعو الى السخرية أن هذه الجزر قد أبتليت بأمطار غزيرة غير موسمية في شهر آب/أغسطس أدت الى اصابة محصول الفاصوليا بالآفات والى تأخير جفاف الذرة .

٣٠ - وكان موسم المحاصيل عام ١٩٨٣ في زائير طبيعيا ، وذلك الى جانب رقع من الجفاف في مقاطعة شابا بصفة أساسية . غير أن الموقف تدهور هذا العام ، وفي نهاية شهر آب/أغسطس وجهت الحكومة نداء لتقديم مساعدة طارئة لـ ٠٠٠ ١٨٥ نسمة منكوبين بالجفاف في المنطقة الفرعية ايتورى ، بزائير العليا . وهناك أيضا حاجة ملحة لتوريد بذور الى هذه المنطقة ، قدرت بحوالي ٨٧٧ طن لموسم الزراعة في منتصف شهر أيلول/سبتمبر . وكانت بعثة حكومية تجرى أيضا تقييما للآثار المترتبة على الجفاف في أجزاء من مقاطعات كيفو ، وكاساي ، وباندوندو . والمطلوب ، بصفة اجمالية هو ٠٠٠ ٢٣١ طن من واردات الحبوب لعام ١٩٨٤ ، منها ٠٠٠ ١٣٢ طن تغطيها اعتبارا من حزيران/يونيه تعهدات معونة الأغذية وقدرها ٠٠٠ ٧٦ طن ومشتروات تجارية قدرها ٢٠٠ ٥٦ طن .

٣١ - ولا يتوفر تقييم مستكمل عن الأحوال الصحية والتغذوية في بلدان هذه المنطقة الفرعية . غير أن حكومة جمهورية افريقيا الوسطى طلبت مساعدة من مانحين دوليين قدرها ١٤ مليون دولار لسلسلة من المشاريع من أجل تحسين خدمات الصحة العامة . وفيما يتعلق بتشاد ، قدمت بعثة تابعة لمنظمة الصحة العالمية تقريرا بشأن الحاجة الى برنامج انعاش صحي لفترة مابعد الحرب تصل تكلفته الى ٠٠٠ ٣٠ مليون دولار من أجل القيام بأعمال تشييد رئيسية وشراء معدات وعقاقير . وفي سان تومي وبرينسيبي طلبت الحكومة مساعدة من المانحين لتوريد أدوية قدرت تكاليفها بـ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار .

٣٢ - وتم بالفعل دراسة حالة قطاع نقل الأغذية وخزنها وتوزيعها في هذه المنطقة الفرعية دراسة جزئية في الفرع السابق عن غرب افريقيا . وتعتمد بروندى ورواندا بصفة

Digitized by UNOG Library

أساسية على كفاية التوريد من كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة عن طريق أوغندا . ووسعت تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى ، وهما الدولتان الأخريان من الدول غير الساحلية ، خطوط التوريد من موانئ مختلفة في غرب افريقيا ولا بد أن تتحملا تكاليف باهظة للنقل بصفة استثنائية ، مطلوب من أجلها دعم كبير من المانحين . ولقد خف الضغط على الممر بين الكاميرون وتشاد مؤخرا وذلك بواسطة تحسين خدمات المعدية في تشاري ورفع مستوى مرافق التخزين في البلد . واتفقت حكومتا الكاميرون وتشاد أيضا في شهر آب/أغسطس على المضي قدما في تشييد جسر بيلي عبر نهر لوفوني وذلك للتعجيل بتدفق الاغاثة من الأغذية وغيرها من المساعدات . وتجرى حاليا دراسة تقديم مساعدة مالية من قبل مانحين مختلفين بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من أجل تشييد الجسر . غير أن قيودا صعبة لا تزال تعترض تسليم التوريدات الى محتجزات ريفية موهنة ، بما في ذلك الافتقار بصورة حادة الى القدرة على النقل ، والوقود ، وموارد الصيانة ، وذلك بالاضافة الى تفاقم المشاكل بسبب عدم استقرار الأمن . وفيما يتعلق بجمهورية افريقيا الوسطى ، هناك مشكلة رئيسية وهي اغلاق الموانئ النهرية موسميا ووجود حاجة الى عدد من الطرق والسكك الحديدية لتوصيل البضائع على طول الممر بين الكونغو وجمهورية افريقيا الوسطى . ومن الممكن انشاء خط بديل للتوريد ، بالطريق البرى أو السكك الحديدية ، من مينائي دوالا وبوانت نوار ، ولكن تكاليفه باهظة .

Digitized by UNOG Library

٤ - شرق افريقيا

٣٣ - انعدم بالكامل تقريبا سقوط الأمطار خلال " موسم الأمطار الطويل " أى في الفترة من نيسان/ابريل الى حزيران/يونية وذلك في النصف الجنوبي من المنطقة الاقليمية الفرعية ، باستثناء مناطق الى الشرق من بحيرة فكتوريا وعلى طول الساحل . وتتسم الحالة بالخطورة البالغة في كينيا ، حيث يرجح ان ينخفض المحصول من الذرة والقمح الى أقل من نصف المحصول العادى والبالغ حوالى ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ طن . ومن الممكن أن يصل عدد الأشخاص الذين سيحتاجون الى اغاثة في حالات المجاعة في عام ١٩٨٥ الى مليوني نسمة . ويشمل الجفاف ، الذى يوصف بأنه أسوأ جفاف منذ خمسين عاما ، سبع من المناطق الشمالية في جمهورية تنزانيا المتحدة ، بما فيها أروشا وكليمنجارو ، التي تعرف في العادة بأنها من مناطق انتاج فوائض الحبوب . وقد وجهت الحكومة نداء للحصول على مساعدات غذائية طارئة لمواجهة احتياجات السكان المتأثرين بالجفاف على مدى فترة زمنية تتراوح بين ٨ و ١١ شهرا .

٣٤ - ويبلغ مجموع الاحتياجات المتوقعة من واردات الحبوب الغذائية بالنسبة للبلدين حتى منتصف عام ١٩٨٥ ما يلي : بالنسبة الى كينيا ، ١ ١٠٠ ٠٠٠ طن ، وفي مقابل ذلك تم التعهد حتى الآن بتقديم معونة غذائية تبلغ ١٦٧ ٠٠٠ طن ، بما فيها ١٨ ٠٠٠ طن من أغذية الطوارئ من برنامج الأغذية العالمي و ٢٧٥ ٠٠٠ طن تم استيرادها تجاريا ، وبالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة ، يلزم توفير ما مجموعه ٤٣٠ ٠٠٠ طن ، منها ٩٢ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية تم التعهد بها و ٦٣ ٠٠٠ طن تم استيرادها تجاريا .

٣٥ - أما الاحتمالات لعام ١٩٨٥ في اثيوبيا والصومال ، حيث سبق في أوائل هذا العام أن تدهورت المحاصيل الفصلية الثانوية ، فلا تزال غير مؤكدة وهي مرهونة بنتيجة المحصول الحالي . الا أن الأمطار كانت قليلة بصورة خطيرة في أجزاء من اثيوبيا ، مما أثر على زراعات محاصيل الفصل الرئيسي واطالة أمد ظروف الجفاف والمجاعة في مناطق وولو وتغراى وبالي وهرارغي وسيدامو ، وهي مناطق توجد في حالة حرجة . ونتيجة لذلك ، قامت الحكومة بتنقيح تقديراتها لشهر اذار/مارس والبالغة ٢ر٥ مليون من الأشخاص المتأثرين بالجفاف الى أكثر من ٧ ملايين من الأشخاص . ويتوقع مراقبون مستقلون في هذا الميدان ان يكون المحصول المنتظر من الحبوب الغذائية في المناطق التي تواجه ظروف المجاعة في الوقت الحاضر أدنى من المحصول الضعيف لعام ١٩٨٣ بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة على الأقل ، مما يؤدى الى احتمال تزايد انتشار المجاعة ابتداء من نهاية عام ١٩٨٤ .

Digitized by UNOG Library

٣٦ - وفي الصومال ، تأخر سقوط أمطار فصل الربيع وكانت الأمطار قليلة بصفة عامة في جميع أنحاء البلاد ، مع عدم وجود احتمالات مؤكدة لمحصول كاف في الجنوب وضعف الاحتمالات بالنسبة للشمال . ويتضح من التقارير المبكرة ان هناك حالات نقص في المحصول في منطقة فيد و في الجنوب الغربي وان الحالة تتسم بالخطورة بالنسبة للثروة الحيوانية في الغرب والشمال الغربي بسبب عدم كفاية المياه في مناطق تجميع الأمطار .

٣٧ - أما حالة الأغذية بالنسبة للبلدين (١٩٨٤) فهي كالتالي : بالنسبة للصومال يبلغ مجموع الاحتياجات من الواردات ٣٣٠ ٠٠٠ طن ، يشكل جزء المعونة الغذائية منها ٢٦٠ ٠٠٠ طن ، ومن هذا الجزء تم تغطية ٢٣٧ ٠٠٠ طن عن طريق التعهدات ؛ وبالنسبة لاثيوبيا ، بلغ مجموع الاحتياجات من المعونة الغذائية ٤٠٠ ٠٠٠ طن منها ٣٥٠ ٠٠٠ طن تم التعهد بها حتى الآن .

٣٨ - وفي جيبوتي أدى النقص في المراعي بسبب الانعدام الكلي تقريبا لسقوط الأمطار في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٣ الى تموز/يوليه ١٩٨٤ ، الى الحاق أضرار شديدة بالسكان المعتمدين بصفة رئيسية على الرعي والذين وافق برنامج الأغذية العالمي في آب/اغسطس على تقديم مساعدة غذائية طارئة لهم . ويتم في العادة من خلال الواردات الوفاء بما يزيد على ٩٥ في المائة من الاحتياجات الغذائية للسكان البالغين في مجموعهم ٢٨٠ ٠٠٠ نسمة . وتشير الاسقاطات الحالية الى انه يلزم توفير ٣٢ ٠٠٠ طن من واردات الحبوب الغذائية في عام ١٩٨٤ ، تغطي المشتريات التجارية وتعهدات المعونة الغذائية ٢٢ ١٠٠ طن منها . وستتمثل احدى النتائج الخطيرة للجفاف بصفة خاصة ، اذا استمر هذا الجفاف حتى عام ١٩٨٥ ، في استنفاد الثروة الوطنية من قطعان الماشية بنسبة يقدر أن تصل الى ٦٠ في المائة .

٣٩ - وبالنسبة لجزر القمر ، يقدر مجموع الاحتياجات من واردات الحبوب الغذائية لعام ١٩٨٤ بـ ٢٦ ٠٠٠ طن . وقد اعتمد برنامج الأغذية العالمي في أوائل هذا العام مساعدة غذائية طارئة لـ ٣٠ ٠٠٠ شخص من ضحايا اعصار " فلينش " ، الا ان اعصارا آخر " كاميزي " ، ألحق اضرارا كبيرة أخرى بالمحاصيل في شهر نيسان/ابريل .

٤٠ - ونظرا الى أن الجفاف ظاهرة حديثة في كينيا ، فليس هناك تقدير مؤكد حتى الآن للحالة أو الاحتمالات الغذائية في المناطق الأكثر تأثرا وهي مقاطعة الأخدود الافريقي الكبير والمقاطعات الوسطى والشرقية والشمالية الشرقية . الا أنه سيلزم بالتأكيد توزيع أغذية الاغاثة في المناطق الرعوية اذا استمر الوضع الحالي من التدهور ونفوق الماشية . وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ، يقدر عدد المهددين بالجوع بـ ٢٠٠ ٤٦٣ نسمة ، وفي اثيوبيا تبلغ نسبة السكان الذين يعتبر انهم يعانون من نقص التغذية ٤٣ في المائة ، منهم ٢ر٣ مليون طفل . وفي الصومال ، يقدر ان ٨٠ في المائة من السكان يعانون من نقص في التغذية .

../..

Digitized by UNOG Library

٤١ - وتمثل احد العوامل المعقدة بالنسبة لاثيوبيا في التشرد الجماعي للسكان ، وتبلغ حالات التشرد حسب تقدير الحكومة ٢ر٢ مليون نسمة منهم ٣٨٠ ٠٠٠ من اللاجئين من البلدان المجاورة . وتقدر حكومة الصومال ان عدد السكان اللاجئين فيها يبلغ ١ر٤ مليون نسمة ، يعيش نصفهم تقريبا في مخيمات ، ويحتاجون الى ١٢٠ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية سنويا . وتبلغ التكلفة الاضافية لنقل الأغذية ١٣ مليون دولار .

٤٢ - وبصفة عامة ، تتسم حالة النقل والتخزين والتوزيع بالخطورة بالنسبة لكل من البلدين . ففي اثيوبيا ، تشكل ضخامة الاحتياجات من الواردات عبئا كبيرا على نظام التوزيع في البلاد ، ويبدأ ذلك في ميناء مصوع وعصب اللذين لهما قدرة محدودة على تفريغ وتصريف الحبوب. كما ان الكثافة المنخفضة لشبكة الطرق والنقص في مرافق التخزين يزيدان من صعوبة توزيع امدادات الطوارئ في مناطق الشمال المتضررة بالجفاف .

٤٣ - والحالة في الصومال شبيهة بذلك تقريبا ، فمن آن لآخر يحدث تكدس في ميناء بربرا ومقديشيو وتتعطل عملية النقل الى المناطق المتضررة بالجفاف ، وهناك مشكلة تشترك فيها الصومال مع بلدان أخرى في المنطقة دون الاقليمية وهي الأزمة المزمنة في وسائل النقل المناسبة ، المركبات والوقود وفي قطع الغيار وموارد الصيانة . فمثلا لن تستمر جيبوتي في خدمة بعض المناطق في اثيوبيا فضلا عن المناطق الريفية في جيبوتي نفسها الا اذا أعطى اهتمام كبير لصيانة وصلات السكك الحديدية .

٤٤ - تقع على جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا مسؤولية تسلم ونقل واردات الأغذية الرئيسية الى البلدان غير الساحلية الواقعة في اتجاه الجنوب والغرب ، ورغم ان الاداء في ميناء دار السلام قد تحسن فما زال نظام الشحن يعاني من الاختناقات ومن العجز المادي والعيوب في مجال التخطيط فيما يتصل بمد خطوط التموين . وعلاوة على ذلك فسوف يزداد الضغط على طاقة النقل في تنزانيا في الشهور المقبلة نظرا لزيادة حجم ما تحتاج اليه من الصادرات . والاحتمالات مشابهة لذلك في كينيا اذ يحتاج هذا البلد الى أكثر من مليون طن من الحبوب المستوردة في الفترة حتى منتصف عام ١٩٨٥ والى ١٦٥ ٠٠٠ طن اضافية لبوروندي ورواندا . وربما تشكل ذلك ضغطا شديدا للغاية على ميناء موسباسا وعلى الطرق والسكك الحديدية ، ابتداء من ايلول/سبتمبر - وتشرين الاول/اكتوبر أي مع وصول الشحنة الاولى من واردات الحبوب التي يبلغ حجمها ٣٦٠ ٠٠٠ طن . ومن الأهمية بمكان لكلا البلدين ان توضع خطة كاملة للسوفيات ولحشد كل وسائل النقل المتاحة .

٥ - الجنوب الافريقي

٤٥ - استمر الجفاف في النصف الأول من عام ١٩٨٤ في أجزاء كثيرة من المنطقة دون الاقليمية وسقطت كميات كافية من الأمطار في مناطق المرتفعات في انغولا وموزامبيق . وانخفض

Digitized by UNOG Library

محصول الحبوب في جميع بلدان المنطقة باستثناء ملاوى وسوازيلند . وازداد الانتاج في ليسوتو وزيمبابوى عما كان متوقعا من قبل ، ولكنه ظل دون المستوى المعتاد بكثير . ويقدر ان يصل مجموع محصول الحبوب في البلدان المتضررة الست (انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزيمبابوى وليسوتو وموزامبيق) في سنة ١٩٨٤ الى حوالى ٣ر٤ ملايين طن مقابل ٨ر٤ ملايين طنا في السنوات العادية . وحدث أكبر انخفاض في الانتاج في بوتسوانا وليسوتو (أقل من المستوى العادى بنسبة ٨٧ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي) ، وفي انغولا (٣٣ في المائة) وزيمبابوى (٣٥ في المائة) . وأفيد عن حدوث ازمة خطيرة في البذور في كل المنطقة دون الاقليمية الأمر الذى يمكن أن يضر العودة الى مستوى الانتاج السليم بعد فترة الأمطار القادمة في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ، بافتراض ان الأمطار ستسقط .

٤٦ - طبقا لما ذكره فريق العمل الخاص التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ، فان البلدان الستة ستواجه مشاكل خطيرة في المؤن الغذائية في ١٩٨٤-١٩٨٥ ، وستحتاج الى معونات من البذور وواردات تجارية اكبر حجما بكثير من العام الماضي . وفيما يلي آخر التقديرات ، في هذا الصدد (بالأطنان) : انغولا تحتاج الى ٣٠٠ ٠٠٠ من البذور وبوتسوانا ١٩٥ ٠٠٠ طن وليسوتو ١٩٠ ٠٠٠ طن ، وموزامبيق ٦٧٥ ٠٠٠ طن (منها ٣٢٩ ٠٠٠ طن لحالات اغاثة المجاعات في المناطق الريفية) وزامبيا ٣٣٥ ٠٠٠ طن وزمبابوى ٥٢٠ ٠٠٠ طن . وتبلغ التقديرات الكلية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ما قدره ٢١٥ ٠٠٠ طن (مقابل ٤١٧ ٠٠٠ ١ طن في ١٩٨٣/١٩٨٤) وسيلزم ان يكون أكثر من نصف هذه الكميات أى (١٨٧ ٠٠٠ طن في صورة معونات غذائية . وبلغت المعونات المعلن عنها في نهاية ايلول/سبتمبر ٦٤٤ ٠٠٠ طن للبلدان الستة .

٤٧ - وهناك فاقد كبير في الماشية بسبب أزمة المراعي والمياه ، فمن المتوقع أن تفقد زمبابوى ٤٥٠ ٠٠٠ رأسا من الماشية أى حوالي ٣٠ في المائة من القطيع الوطني بحلول موسم سقوط الأمطار في تشرين الاول/اكتوبر القادم ، ومن المتوقع أيضا أن تقع خسائر ضخمة في الماشية في بوتسوانا وليسوتو وموزامبيق .

٤٨ - وثمة مشاكل ضخمة تواجه البلدان الستة منها سوء التغذية وما يصحبه من مشاكل صحية . ويجرى حاليا تنفيذ برنامج طوارئ صحي في انغولا حيث بها ٢٦١ ٠٠٠ نسمة في حاجة الى المساعدة منهم ١٢٧ ٠٠٠ من المشردين بسبب الحروب التي يشنها المتمردون . وفي بعض مناطق بوتسوانا يعاني سوء التغذية ٤٢ في المائة من السكان ، ويبلغ عدد الذين يعانون من سوء التغذية في ليسوتو ١ ٠٦٠ ٠٠٠ نسمة منهم ٥٨٣ ٠٠٠ من الأطفال ، وفي موزامبيق كان الابلاغ لا يزال متواصلا في شهر آب/اغسطس عن حالات الموت جوعا من بين الـ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة من الذين تضرروا بالجفاف في مقاطعة تيت

Digitized by UNOG Library

وغيرها من المقاطعات الشمالية . وقد عبر الحدود الى زمبابوى ما يتراوح بين ٦٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ شخص من المعوزين بحثا عن الطعام ، وسوء التغذية في زامبيا هو أسوأ النتائج لاستمرار الجفاف في البلد اذ يتكرر الجفاف بنسبة ٣٫٨ في المائة في مدة طولها ٣ سنوات . ويوجد في زمبابوى ٢٠٠ ٤٦٤ شخص يعانون من التغذية الناقصة منهم ٢١٤ ٠٠٠ شخص في حاجة الى تغذية تكميلية .

٤٩ - وتجرى عمليات الاغاثة على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة دون الاقليمية ، غير انها تثقل بدرجة تختلف بين البلدان الستة نتيجة للعجز في الموارد وفي العمليات التنظيمية في مجال نقل الأغذية وتخزينها وتوزيعها . أما الأزمة الحادة في رأس المال ، والعملات الأجنبية والقوى العاملة الماهرة فتحد من قدرة كل بلد على التوسع في نظام النقل واصلاحه وتزويده بالوقود والمحافظة على الاحتياطي الاستراتيجي من الأغذية وتوزيع المعون الأساسية على المجتمعات النائية المتضررة بالجفاف .

٥٠ - وفي انغولا حدث دمار كبير في محافظتي هويلا وكونيني بعد انسحاب قوات جنوب افريقيا وبسبب المنازعات الأهلية . والهيكل الأساسي للنقل والمواصلات والمعدات اما تعطل أو دمر وكذلك آبار المياه وخزاناتها ، ومنشآت محطات توليد الكهرباء والمستشفيات والمراكز الصحية . وازداد تفاقم الاختلال الخطير في نظام التوزيع بسبب الانخفاض الشديد في معدلات التفريغ والشحن في موانئ لواندا ولوبيتو ونوفامبيدس بسبب النقص في قطع الغيار وقلة الصيانة .

٥١ - وفي موزامبيق بلغ حجم الأغذية المستوردة ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل سنوات وازدادت المأساة البشرية في البلد نتيجة لاستمرار الجفاف ، وما تسببه الأعاصير وأنشطة المتمردين . فالهيكل الأساسي للنقل ، سواء كان الطرق أم السكك الحديدية ، في حالة سيئة من حيث عدم الاصلاح وهو يوشك على الانهيار في بعض أجزائه . وتسبب الأزمة الخطيرة في الوقود والنقص في قطع الغيار وقلة الميكانيكيين المهرة الى جانب مشاكل الأمن تعطل كثير الحدوث في خطوط نقل المعون الى المقاطعات الشمالية التي تعد من أشد المناطق تضررا بالجفاف ، مع تكدس الواردات اللازمة لحالات الطوارئ في موانئ بيرا وماپوتو وناكالا . ورغم ان مجتمع المانحين تقدم بامدادات سخية نقلت عن طريق سيارات الشحن ، فما زالت هناك حاجة الى قدر كبير من المساعدات وذلك لبناء أسطول النقل وضمان تشغيله بصفة مستمرة وصيانة الطرق وتحسين ادارة السوقيات .

٥٢ - والحالة الحرجة الحالية تعرقل أيضا قدرة موزامبيق على النهوض بمسؤولياتها الهامة فيما يتعلق بمسألة العبور الى البلدان غير الساحلية الواقعة جنوبها ، مما يضطر ملاوى وزمبابوى الى اللجوء الى بدائل أخرى أكثر تكلفة . فالخط بين بيرا وملاوى غير مشغل في الوقت الحالي والخطان الآخران الى خارج موزامبيق قدرتهما محدودة للغاية من حيث طاقة النقل . ونتيجة لذلك تنقل شحنات زامبيا عبر جمهورية تنزانيا المتحدة بينما تواجه بوتسوانا وزمبابوى وليسوتو مشكلة عسيرة وهي الاعتماد على جمهورية جنوب افريقيا في تداول ونقل المعون الرئيسية .

Digitized by UNOG Library

ثاء - تعميم مستكمل وبطرة على المجالات الحرجة في الأجل القصير

١ - الأغذية والزراعة

(أ) الاحتياجات والمعونات المعلنة وعمليات التسليم المتعلقة بالمعونة الغذائية

'١' التقييم الكمي والرصد

٥٣- اتضح في أوائل عام ١٩٨٣ من المعلومات التي جمعت من خلال أنشطة الرصد العادية للنظم العالمية المشتركة بين الأقطار للانذار المبكر والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ان من المرجح حدوث نقص في الأغذية على نطاق واسع خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ . ومنذ نيسان/ابريل ١٩٨٣ تقوم فرقة عمل خاصة تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بعملية رصد مكثفة للاحتياجات والمعونات المعلنة وعمليات التسليم المتعلقة بالمعونة الغذائية في ٢٤ بلدا تم تعيينها على أساس الارتفاع غير العادي في احتياجاتها من واردات الحبوب للفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ أو للعام التسويقي ١٩٨٤ .

٥٤- وتقدر الاحتياجات الاجمالية من واردات الحبوب اللازمة للبلدان الـ ٢٤ في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ - ٣ر٥ مليون طن من بينها ٩ر٢ مليون طن تمثل مقدار عنصر المعونة الغذائية . وبحلول أيلول/ستمبر ١٩٨٤ ، كانت المعونات الغذائية السخية المعلنة من طرف اعداد متزايدة من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين قد بلغت ٦ر٢ مليون طن (٨٨ في المائة من الاحتياجات) ، بالمقارنة بما مقداره ٥ر١ مليون طن تم تسليمها خلال السنة التسويقية السابقة ومتوسط سنوي يبلغ ٩ر٠ مليون طن فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩ . وكان متوقعا أن يتم تسليم ٣ر٢ مليون طن (٧٧ في المائة من الاحتياجات) من مجموع هذه المعونات المعلنة قبل نهاية أيلول/سبتمبر وأن يتم تسليم الـ ٣ر٠ مليون طن المتبقية قبل نهاية عام ١٩٨٤ (انظر المرفق) . وتبلغ قيمة التبرعات المعقودة من الحبوب الغذائية ، محسوبة على أساس المتوسط الحالي للأسعار الشاملة للتكاليف والتأمين والشحن ، ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار .

٥٥- وبالنسبة لكل من انغولا ، وبنن ، وبوتسوانا ، وبوركينا فاصو ، وتشاد ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرينسيبي ، وسوازيلند ، وعاصيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، وليسوتو ، ومالي ، وموريتانيا ، فان المعونات المعلنة تغطي

Digitized by UNOG Library

احتياجاتها من المعونة الغذائية تغطيه كاملة ، أما بالنسبة لتوغو والسنغال والصومال فتفيد التقارير بأنه لن يبقى سوى قدر صغير نسبيا من احتياجاتها غير ملبى . ومن غير الممكن في الوقت الراهن سد الفجوات الضخمة بين الاحتياجات والمعونات الغذائية المعلنة بخصوص جمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوى وموزامبيق، والتي يبلغ مقدارها ما مجموعه ٠٠٠ ٢٢٨ طن ، اذ أن السنة التسويقية انتهت وتم جني المحاصيل الجديدة في هذه البلدان . ومع ذلك ، فانه لاتزال هناك حاجة لاعلان معونات جديدة لأثيوبيا .

٥٦- وقد دخلت الآن بلدان الجنوب الافريقي السبعة (انغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق) وجمهورية تنزانيا المتحدة في شرق افريقيا في السنة التسويقية ١٩٨٤-١٩٨٥ . وقد زاد اجمالي احتياجاتها من المعونة من الحبوب الغذائية من ٠٠٠ ٨٢٦ طن (٤) في الفترة السابقة الى ١ر٤ مليون طن لهذه الفترة الجديدة ، رغم أن سوازيلند لا تحتاج حاليا الى مساعدة غذائية خاصة لان البلد انتج محصولا عاديا هذا العام . وبعامل هذه الاحتياجات ٠٠٠ ٦٤٤ طن أعلن المانحون تعهدهم بتقديمها ،كان متوقعا أن يتم تسليم ٠٠٠ ٤١٦ طن منها بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

٥٧- وتعاني كل من بوروندى ورواندا وكينيا والمغرب ، وهي بلدان لم يجر رصد الحالة فيها خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ ، وجود ارتفاع عبر عادى في احتياجاتها من واردات الحبوب للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ نتيجة لانخفاض محاصيلها الرئيسية بفعل الجفاف في عام ١٩٨٤ . وتبلغ الاحتياجات الكلية من المعونة الغذائية لبوروندى ورواندا ٠٠٠ ١٣٢ طن ، تقابلها معونات معلنة تبلغ ٠٠٠ ٢٤ طن . وسوف تحتاج المغرب الى معونة غذائية للاغاثة في حالات الطوارئ تبلغ ٠٠٠ ١٢٠ طن .

٥٨- وقد ارتفعت الاحتياجات الكلية لكينيا من واردات الحبوب من ٠٠٠ ١٨٥ طن للفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ الى ١ر١ طن للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ . وتقدر الاحتياجات الكلية للمعونات الغذائية من الحبوب بـ ٠٠٠ ٥٢٥ طن . وقد بلغت المعونات المعلنة حتى آخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ما مقداره ٠٠٠ ١٦٧ طن ، يبدأ تسليمها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤ .

٥٩- وعلاوة على المعونة المقدمة من الحبوب ، هناك ما مجموعه ٠٠٠ ٢٣٠ طن من السلع المختلفة (حليب مجفف مقشود ، زيت طعام ، بقول حبية ، أسماك أو لحوم معلبة ، أسماك مجففة ،سكر ،الخ) سلمت أو يجرى تسليمها خلال الفترة ١٩٨٣/ ١٩٨٤ أو خلال السنة التسويقية ١٩٨٤ الى البلدان الافريقية الـ ٢٤ وقد تولى القيام بحل عمليات التسليم هذه برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية .وعلاوة على ذلك ، قام متبرعون مختلفون ، وخصوصا المنظمات غير الحكومية ، بشراء كميات

Digitized by UNOG Library

كمرة من الأعذية ، بما فيها الحبوب الغذائية ، لتوزيعها على ضحايا الجفاف والكوارث الأخرى ، بما فيهم اللاجئون .

' ٢ ' التنسيق

٦٠- نظرا لحدة أزمة الأغذية في افريقيا فقد كان من الضروري اجراء تنسيق خاص للاستجابة فيما يتعلق بتقييم احتياجات كل بلد على حدة ، كنتيجة للزيادة الضخمة في واردات الأغذية ولكبر عدد المتبرعين المشتركين في تقديم المعونة الغذائية . وقد كثفت شبكة المعلومات العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنشطتها المتعلقة برصد الامداد في البلدان المنكوبة وأقامت علاقات وثيقة مع مانحي المعونات الغذائية كيما توفر معلومات موثوقة ، في الوقت المناسب عن اعلان التعهدات بتقديم معونات غذائية ولتركيز الاهتمام على محالات العجز المتبقية . وقد قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أو بعثات المانحين متعددي الأطراف بزيارة معظم البلدان المنكوبة لتقييم حالات الذخيرة الغذائية والاحتياجات المطلوبة من المعونة الغذائية ، مع مراعاة قوة الهياكل الأساسية الوطنية وقدرة البلدان على الاضطلاع بعمليات الاغاثة . وقد طلبت حكومات بوركينا فاصو وتشاد والسنغال ومالي والنيجر ايفاد بعثات تقييم المانحين متعددي الأطراف اليها في تشرين الأول / اكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ .

٦١- وبموافقة من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة ، عزز برنامج الأغذية العالمي قدرته على التنسيق في المقر وفي الميدان على السواء . وأعطيت التعليمات للمكاتب الميدانية لرصد الحالة ، بما في ذلك عمليات تسليم الأغذية المقررة ، في ارتباط وثيق مع ممثلي المانحين الآخرين . وتقدم هذه المكاتب المشورة أيضا للحكومات المستفيدة وللمانحين بشأن توقيت عمليات تسليم المعونة الغذائية ، بحيث تتوازن الاحتياجات مع مرافق التداول في الموانئ ومع قدرة البلدان المعنية في مجالات التخزين والمرور العابر والنقل الداخلي . وتقوم فرقة العمل التنفيذية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي والتي أنشئت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، بتقديم تقارير شهرية مفصلة عن عمليات تسليم المعونة الغذائية ، سواء من الحبوب الغذائية أو غيرها ، وعن حالة الخدمات السوفية الناشئة .

٦٢- وقد زيدت معدلات التسليم في صيف عام ١٩٨٤ ، مما يعني أن معظم المساعدة المتعهد بها كانت تصل ، بشكل عام ، الى السكان المتضررين خلال أكثر فترات احتياجهم حرجا . وقد إختار العديد من المانحين في اطار العلاقات الثنائية ، بغية احراز ذلك ولكفالة التنسيق الفعال ، نقل معظم المساهمات الاضافية ، أو كلها ،

Digitized by UNOG Library

عن طريق الاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ الذي يديره برنامج الأغذية العالمي. وقد طلب هؤلاء المانحون من برنامج الأغذية العالمي ، مقابل ذلك ، أن يوفر النقل وأن يرصد تسليم مساهماتهم الغذائية الثنائية .

٦٣- وقد بذلت الحكومات الافريقية جهودا خاصة وقدم المجتمع الدولي مساعدة سخية في قطاع الخدمات السوقية للمعونة الغذائية مثل تقديم المركبات ، والمعدات ، وقطع الغيار ، ومخازن الأغذية ، والمساعدة التقنية القصيرة الأجل ، وتمويل تكاليف النقل الداخلي . ومع ذلك مازالت هناك حاجة الى مزيد من الجهود المنسقة لازالة مختلف التقييدات التي تعوق تسليم المعونة الغذائية في الوقت المناسب .ولم يستخدم النقل الجوي للسلع الأساسية ، لتسليم الامدادات ذات الضرورة الملحة وللوصول الى المجتمعات التي يستحيل بلوغها بدون ذلك ، الا في بلدان قليلة (اثيوبيا ، تشاد ، موزامبيق) . ويدل هذا على أن استعداد الحكومات والمجتمع الدولي للتصدي للأزمة الغذائية كان في هذا العام أحسن مما كان عليه الحال خلال الجفاف الذي حدث أثناء السبعينيات في منطقة السهل السوداني ، والذي اقتضى نقل ٢٠٠٠٠٠ طن من الأغذية عن طريق الجو لاغاثة ضحايا المجاعة ، الا أن ذلك لم يكن كافيا للحيلولة دون موت الآلاف جوعا مع ذلك .

(ب) الانعاش واعادة التأهيل

٦٤- من الضروري عدم الاقتصار على دراسة الاحتياجات الطارئة والفورية للامدادات الغذائية في افريقيا ، بل ينبغي أيضا استعراض قضايا أخرى قصيرة الأجل في قطاع الأغذية والزراعة . وتتضمن هذه القضايا ما يلي : اجراء توسيعات وتحسينات في أجهزة الانذار المبكر في مجال المحاصيل/الأغذية ؛ وتحسين استخدام البلدان الافريقية للمعلومات المتوفرة المطبقة على الممارسات الزراعية ؛ وتدابير لحشد الموارد الموجودة بالفعل في البلد بما في ذلك الأغذية والبذور من مناطق الفائض ؛ ومبيدات الآفات ومبيدات الحشرات لفصول الزراعة المقبلة ؛ وتوسيع مناطق المحاصيل من خلال اصلاح مرافق الري واعادة تأهيلها ؛ وتوفير الأدوات .

'١' نظم الانذار المبكر

٦٥- من الواضح أن انتاج الأغذية في معظم البلدان الافريقية شديد القابلية للتضرر بالجفاف وأمراض المحاصيل وانتشار الآفات . وتؤدي هذه الكوارث الطبيعية بالضرورة الى النقص في الغذاء والجوع وسوء التغذية ، على نحو حاد وواسع النطاق .

Digitized by UNOG Library

٦٦- وتوجد ، مع ذلك ، طرق للتخفيف من هذه الآثار عن طريق التبصر والتخطيط والاستعداد . وتحتاج الحكومات ، بصفة خاصة ، الى انشاء ، أو تعزيز ، نظم للانذار المبكر تتصل بأحوال الطقس والمحاصيل والرعي . ويجب أن تكون لديها أيضا ترتيبات دائمة للتصدي للطوارئ الغذائية عندما ترد اشارات عنها من الميدان .

٦٧- وحيثما لا يتوفر نظام وطني للانذار المبكر ، ينبغي اقامته على سبيل الأولوية وأن يكون بسيطا وذا تكاليف غير مرتفعة . وبناء على المعلومات الواردة من مختلف الادارات والمنظمات ، يجب أن تقوم وحدة انذار مبكر مركزية بتحليل جميع البيانات المتصلة بناتج المحاصيل الغذائية الأساسية ، بما في ذلك سقوط الأمطار وأحوال الطقس ؛ وهجمات الآفات والعوامل الأخرى مثل استعمال الأسمدة والبذور المحسنة . ويجب أن ترصد هذه الوحدة أيضا ، ان أمكن ، المؤشرات المتصلة بحالة الخدمة في الطهور بخصوص مخزون الأغذية ، مثل اتجاه أسعار الأغذية ؛ وسرعة ونمط تزويد الأسواق ؛ وموقف المخزونات الغذائية لدى الحكومة والقطاع الخاص ؛ ومواعيد الوصول المقررة للواردات الغذائية .

٦٨- وحيثما كان هناك نظام وطني قد بدأ تشغيله فانه يمكن أن تكون هناك حاجة الى اتخاذ تدابير لتعزيز عمله ، مثل ، سد الفجوات القائمة في مجال المعلومات ، وتقديم التقارير عن الحالات المتغيرة في مواعيد أكثر ملاءمة ، والبدء في عملية تقديم تقارير عن التوقعات بخصوص المحاصيل تشمل سقوط المطر وسائر العوامل الطبيعية ، والري ، واستخدام المدخلات الزراعية ، والمناطق المزروعة ، وأحوال المحاصيل وتنبؤات الانتاج . وفي نفس الوقت ، قد تكون هناك حاجة الى تعزيز قدرة المؤسسات ذات الصلة على تحليل واستخدام المعلومات المقدمة من هذا النظام .

٦٩- ومافتئت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تساعد البلدان الافريقية في اعداد مشاريع للانذار المبكر وفي تنفيذها ووضع الخطط لزيادة أنشطتها في هذا المجال . وثمة مشاريع ، مخططة أو جارية ، لبلدان مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي بالاضافة الى اثيوبيا ورواندا والسودان وغانا وغينيا - بيساو وكينيا . وقد وردت أيضا طلبات للمساعدة من أوغندا وبوروندي وتوغو وزائير والسنغال وغينيا ومدغشقر . وبالاضافة الى ذلك ، يوجد برنامج للمركز الاقليمي لدراسات الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا ، في مدان تنبؤات الأرصاد الجوية في منطقة الساحل ، بمدخلات من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

٧٠- ويجب أيضا على البلدان المعرضة لنقص الأغذية ، بشكل حاد وواسع النطاق ، أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين حالة استعدادها لمجابهة هذه الطوارئ . ومن

Digitized by UNOG Library

الاحراءات الهامة في هذا المجال ، اعداد خطط طارئة للغوث الغذائي تتضمن مهاما واحراءات يتم تنفيذها فور الاشارة الى حدوث حالة خطيرة في مجال الامدادات الغذائية. وينبغي أن تتضمن قائمة الاحراءات الضرورية توفير الامدادات الغذائية عن طريق السماح باستخدام المخزون الاحتياطي الموجود أو عن طريق عمليات الشراء المحلي أو الاستيراد . ويجب أن يقترن ذلك بتخطيط دقيق للخدمات السوقية المتعلقة بتوزيع الغذاء الاضافي أو الاعاشة في المجاعة في المجتمعات ذات الحاجة . ويتعين أيضا اتخاذ ما يلزم لكفالة الابقاء على اعداد الماشية في مستويات ملائمة بالنسبة لمناطق معينة ، وتوفير ، أو تحديد الامدادات من البذور والمدخلات الزراعية الأخرى. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتقديم الدعم التقني من خلال برامج حلقات تدريبية لمساعدة البلدان في وضع خطط طوارئ للغوث الغذائي . ومن المقرر تنظيم حلقة تدريبية تشمل بلدان شرق افريقيا والجنوب الافريقي في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ في أديس أبابا .

' ٢ ' تقديم الدعم لحشد الموارد الغذائية المحلية دون الاقليمية

٧١- تبين التجربة أن حالات نقص الأغذية ، في معظم البلدان التي تتأثر بالأزمات ، تسود مناطق أو مقاطعات معينة ولا تنتشر في جميع أنحاء البلد ككل . ويجب على هذه البلدان ، كيما تقلل من الاعتماد على المعونة الغذائية ، أن تزيد من استخدام الامدادات المتوفرة في مناطق أخرى من البلد أو في البلدان المجاورة. ومن شأن توفير هذه الامدادات وتسليمها وتوزيعها كفالة وجودها في الوقت المناسب ومقبولية الغذاء للاستهلاك وملاءمة النوعيات لأغراض زراعة البذور . وبالاضافة الى ذلك ، تكون التكلفة الكلية للحبوب الغذائية المقدمة ، والتي تم الحصول عليها من المنطقة ، مماثلة في أغلب الأحيان للتكلفة الكلية للوازم المقدمة من الخارج . وتتضمن المشتريات المحلية أيضا حوافز للمنتجين ، ويمكن أن يترتب عليها توسع في مناطق المحاصيل في موسم الزراعة المقبل . وتمثل التعبئة المباحية للموارد الغذائية المحلية ودون الاقليمية الخطوة الملموسة الأولى نحو التنفيذ الفعال لسياسة أمن غذائي اقليمية ، على النحو الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

Digitized by UNOG Library

'٣' البـــذور

٧٢- البذور هي المدخل الرئيسي وتكون في كثير من الاحيان المدخل الوحيد في انتاج محاصيل الاغذية الاساسية في بلدان افريقيا المتصررة من الأزمة. ويحتفظ المزارعون عـــادة بالبذور من حصادهم.

٧٣- لكن، ولاسباب مختلفة، قد لا تكون هناك مخزونات من البذور عندما تهطل الأمطار ويبدأ موسم الزراعة. وعلى سبيل المثال، في الفترات التي تنقص فيها الاغذية كثيرا لا بـــد للناس من ان يستهلكوا البذور للبقاء على قيد الحياة. وكثيرا ما يتبدد المخزون اذا كانـــت الامطار قليلة او غير منتظمة في الموسم السابق مما يستدعي اعادة البذور او اذا كان ثمـــة انحطاط وراثي يقلل قوة البذور المحتملة.

٧٤- كما توجد قيود على استيراد البذور في حالة العجز، وقد تكون هذه البذور غيـــر ملائمة اذا قورنت بالبذور التي تكون قد تكيفت مع الاوضاع الايكولوجية المحلية وقد يكـــون للاستيراد تأثير نسبي على انحطاط البذور المحلية الوراثي، وقد يسبب نشر الامراض.

٧٥- ونظرا لأهمية هذه المسألة فقد اقترح اتخاذ الاجراءات التصحيحية التاليـــة:

(أ) ان يتاح للمزارعين الاحتفاظ ببذور كافية من خلال توصيل امدادات المعونة الغذائية الى مناطق انتاج المحاصيل عند الاقتضاء؛

(ب) ان تقدم مساعدة دولية اضافية للحكومات الافريقية لتحديد وتجربة وشـــراء الحبوب التي تصلح بذورا ومعالجتها وتخزينها قبل ان توزع على المزارعين قبل بدايـــة موسم الزراعة؛

(ج) ان تنشأ مخزونات للحبوب على المستوى دون الاقليمي كمخزونات احتياطيـــة تقدم في حالات الطوارئ للبلدان التي تعجز عن الحصول على البذور الملائمة اولا تحتفظ بمخزون كاف من حصادها.

٧٦- وفي الماضي، طلب عدد من البلدان من منظمة الاغذية والزراعة ان تضع ترتيبـــات لايفاد بعثات تتولى تقييم الاوضاع الزراعية الوطنية، بما في ذلك دراسة مشاكل امـــدادات البذور واستعمالها ونوعيتها؛ ومن المقرر ايفاد هذه البعثات الى اثيوبيا وتشاد ومالـــي والنيجر. وبالاضافة الى البذور، هناك حاجة الى مدخلات اضافية مثل المخصبات ومبيدات الآفات ومبيدات الحشرات وتعديم المساعدة التقنية لاستخدامها استخداما فعالا. وفـــي بلدان عديدة هناك حاجة الى اصلاح مرافق الري واصلاح خزانات المياه الصغيرة وفنـــوات الري في شبكات التوزيع الثانوية.

../..

Digitized by UNOG Library

٤ ' الماشيـــة

٧٧- من البديهي ان المشاكل الرئيسية التي تواجه مربي الماشية في البلدان المتضررة من الجفاف هي نقص العلف والماء والتعرض للأمراض . وفي الحالة الراهنة كانت الخسارة في المواشي فادحة وانخفضت انتاجية الحيوانات التي بقيت على قيد الحياة وقيمتها كثيرا . وينطبق هذا على حيوانات الجر التي تستخدم في المزارع اذ اصبحت هزيلة غير قادرة على العمل ويكون لذلك آثار سلبية على الزراعة والناتج الغذائي في آخر الأمر .

٧٨- وتتحدد اجراءات تصحيحية في معظم البلدان من خلال تنفيذ برامج لمكافحة الامراض وتغذية الحيوانات وتوفير المياه في حالات الطوارئ ، وتقليل عدد المواشي عندما يزيد حجم القطيع على قدرة الأرض الانتاجية . ومن المتوقع ان تبدأ حملة عموم افريقيا لمكافحة طاعون الماشية في اواخر هذه السنة . بيد انه توجد مشاكل صحية اخرى تحتاج الى علاج فضلا عن مسائل اخرى عديدة في قطاع الماشية . وهناك حاجة الى تقديم المزيد من الدعم الدولي والمعونة التقنية للعمليات الحكومية لتقليل اعداد المواشي وحماية نوبات قطعان وطنية ، بما في ذلك توفير مصادر مائية جديدة او اضافية . وهناك حاجة لدراسة موضوع استيراد العلف وتعبئة مصادر العلف المحلية في حالات الطوارئ .

٢ - امدادات المياه

٧٩- ان امدادات المياه ، ذلك المورد الحيوي في افريقيا ، في حالة مزعزعة حتى في احسن الأوقات . وفي اطار العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية وضع ما يربو على ٣٠ بلدا متضررا من الجفاف مشاريع وطنية لادارة واستغلال هذا المصدر الثمين . وقدمت هذه البلدان ٢٢٠ مشروعا الى المجتمع الدولي ملتمسة الحصول على مساعدة مالية يبلغ مجموعها ٨٠٠ مليون دولار .

٨٠- وعندما يطول الجفاف لا يؤثر ذلك على امدادات المياه الحرجة فحسب ، بل على نوعية المياه الموجودة ايضا . وقد ينتج ذلك آثارا وخيمة على صحة السكان المتضررين . وهناك حاجة الى معدات اساسية لاجراء التجارب على نوعية المياه ونسبة البكتيريا فيها والى مرافق لمعالجة المياه بالكلورين لمنع انتشار الأمراض بواسطتها . كما ينبغي تقديم الدعم لتشجيع المجتمعات على تحسين المرافق الصحية الاساسية من خلال استخدام الوسائل الملائمة للعناية بالمراحيض والتخلص من النفايات واستعمال مصادر المياه بصور متعددة (لاستعمال الانسان والحيوان) .

Digitized by UNOG Library

٨١- ومن الأهمية بمكان الحفاظ على الآبار وشبكات المياه الحرجة الاخرى في اوقات الجفاف . وقد يكون لحفر الآبار وثقب الحفر واقامة وحدات محلية للصيانة ومدها بشبكة ملائمة لتوريد قطع الغيار نفس الأهمية التي ينبغي ان تعار لاقامة برنامج يقدم الاغاثة المدائية . كما تحتاج المناطق المنكوبة بالجفاف بصورة ملحة الى تدريب الفنيين ، وتوفير معدات بسيطة لحفر الآبار ومضخات وعربات وتنظيم ورش / مستودعات في المواقع الاستراتيجية . وقد ادت تعبئة السكان المحليين وتعزيز المؤسسات الوطنية التي تقدم امدادات المياه الى تمكين البلدان الشديدة التضرر من اجتياز ظروف الجفاف العاتية دون وقوع خسارة مفرطة في الارواح . وينبغي على سبيل الأولوية تحسين الضخات اليدوية المحلية فضلا عن المضخات التي تسير بواسطة الطاقة الحيوانية .

٨٢- ومن شأن ايجاد مصادر جديدة للمياه واستغلالها بواسطة الحفر العميق ان يخفف من حدة الحالة الحرجة . وان تنسيق المعونة الخارجية واستخدام معدات قياسية امر على جانب كبير من الأهمية في هذا الصدد . ومن شأن اعداد خطط محكمة لتنمية المياه واستخدام الموارد المتوفرة الى اقصى درجة ممكنة وعلى سبيل الأولوية ان تنقذ السكان من الفناء . ولا بد من التنوية بأهمية حفظ المياه وشبكات ادارة المياه المحكمة التصميم لاستخدامها في مكافحة التصحر والحماية من الهلاك في افريقيا . وتشدد بلدان افريقية عديدة على تطوير مشاريع صغيرة لتنمية المياه واقامة سدود ترابية صغيرة وشبكات بسيطة لتجميع الامطار توفر المياه للناس والماشية وتروى الأرض التي تنتج المحاصيل لكي يعل اعتماد المزارعين على الامطار التي تهطل بصورة غير منتظمة . كما يمكن استخدام الحدائق المجتمعية الصغيرة والحدائق المنزلية التي تقام من حول الآبار كوسيلة فعالة لتحسين التغذية الاساسية للسكان وايجاد مصادر اضافية للدخل .

٨٣- وينبغي التشديد على اهمية توفير مرافق تخزين المياه ومعدات الضخ والخزانات المجهزة بالمحركات عندما تنضب مصادر المياه التقليدية . وجدير بالملاحظة ان تقديم المساعدة لتوفير المياه في حالات الطوارئ هو امر يحظى بعناية شديدة من جانب المانحين الثنائيين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا سيما مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الاغذية والزراعة .

٨٤- وهناك جانب آخر لمشكلة امدادات المياه تتعلق بالحالة الحرجة في المناطق الحضرية التي تردت من جراء انحطاط مصادر المياه التقليدية وتزايد سرعة الهجرة الى المدن الكبيرة والصغيرة بسبب وجود الجفاف في المناطق الريفية . ان المشاكل خطيرة في المدن الافريقية الرئيسية وفي حزر القمر وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي ، ولهذا ينبغي ان يعيرها المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام .

Digitized by UNOG Library

٣- النقل والخزن والتوزيع

٨٥- يعتبر النقل والخزن والتوزيع بمثابة الاجزاء التي تتكون منها شبكة متكاملة تستخدم لنقل الامدادات في حالة الطوارئ الى المناطق المتضررة على وجه السرعة ، وبصورة مأمونة وبتكلفة بسيطة . وتتفاوت متطلبات الامدادات حسب نوع السلع التي يجرى نقلها وتكون هذه في الغالب في عمليات الاغاثة كما يلي : الحبوب السائبة والمعبأة في اكياس المستوردة من الخارج التي ينبغي ان تنقل بطريق البر على نطاق واسع ، والأدوية واللقاحات والحمولة المرتفعة القيمة والخفيفة الوزن المستوردة من الخارج ، وتوزيع المياه وامدادات الطاقة المحلية التي تتطلب خدمات نقل متخصصة في مناطق جغرافية محدودة فقط .

٨٦- وتعتبر الحبوب السائبة والمعبأة في اكياس سلعا هامة للعناية في معظم الحالات وقد يصادف مرورها في حلقة النقل من الموانئ الخارجية الى مراكز التوزيع الرئيسية في البلدان المتضررة من الجفاف بمثابة اختناقات متعددة ونسوق على سبيل المثال :

(أ) تشبّع القدرة على التفريغ من السفينة الى رصيف الميناء نظرا لوصول الحمولة المشحونة في عدة سفن في آن واحد وعدم كفاية تنظيم مواعيد تأجير السفن ؛ وبسبب التأخر في التفريغ دفع تعويضات مرتفعة ؛ ومن ثم يكون لها آثار مالية ؛

(ب) الازدحام في الموانئ حيث تستخدم الأرصفة البحرية والحظائر كمناطق للتخزين بدلا من مرافق لنقل البضائع من واسطة نقل الى اخرى ؛

(ج) عدم وجود تخطيط فيما يتعلق بالقدرة على تفريغ البضائع في الموانئ وانعدام وسائط نقل الارساليات من الميناء الى مراكز التوزيع الرئيسية ؛

(د) المعدات غير الصالحة للاستعمال التي لا تناسب شحن البضائع السائبة وعدم تطبيق اساليب شبه موحدة على البضائع المعبأة في اكياس ؛

(هـ) استخدام النقل البرى الباهظ التكلفة مسافات طويلة على الرغم من وجود قطارات لنقل البضائع بواسطة السكة الحديد مسافات طويلة ؛

(و) عدم استخدام مرافق تخزين تتيح النقل على مراحل او نقاط تفريغ متوسطة لتخفيف الضغط على الموانئ وزيادة سرعة الحركة وتعبئة الحبوب في اكياس في آخر الأمر ؛

(ز) المصاعب الاضافية الناجمة عن عبور الحدود الوطنية من اجل الوصول الى البلدان غير الساحلية .

Digitized by UNOG Library

٨٧- وهناك مجموعة مختلفة من الاختناقات تحول دون توزيع المعونة الغذائية على نطاق صغير من مراكز التوزيع الرئيسية على المستوطنات الواسعة الانتشار. وهناك عقبات تتمثل في شبكات الطرق السيئة وانعدام التصليح والصيانة، ونقص قطع الغيار والعربات ومرافق التخزين ونقص وسائط النقل العادية احيانا مما يصعب الوصول الى السكان المتضررين بل يجعل ذلك مستحيلا في بعض الأحيان. وفضلا عن ذلك فان الصراع الداخلي يعقد مرافق النقل في بعض البلدان ويعوق استخدامها كثيرا احيانا.

٨٨- ويجرى نقل الفئة الثانية من السلع واللقاحات والامدادات الطبية عادة بطريق الجو بأسعار تنافسية وتكون تكلفة النقل الداخلي منخفضة نسبيا بالقياس على ذلك. بيد ان هذه الامدادات الطبية لا سيما اللقاحات التي تتعرض للتلف بسرعة تحتاج الى معدات متخصصة للتبريد والنقل والتخزين يصعب الحصول عليها في كثير من الاحيان وتحاول بعض الوكالات مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية ان تلبي هذه الاحتياجات.

٨٩- وكما سبق ذكره في الفقرة ١٠ اعلاه قدمت بيانات بصورة مستقلة عن الاحتياجات الملحة والاستجابات لها في هذا القطاع بما في ذلك تقرير اولي للضغط الذي تسببه الحبوب المتزايدة على شبكات النقل في موانئ الدخول في عدد من البلدان. ويمكن استخلاص نتائج أولية من المعلومات المتوفرة وتقييمها.

٩٠- وعلى الرغم من ان الزيادة المتوقعة في احتياجات استيراد الحبوب تفرض عبئا ثقيلا على موانئ الدخول وقدرات النقل الداخلي في المنطقة فانها لا تتجاوز القدرة الشاملة حسب التقديرات التي اجريت. ومن الواضح ان الهيكل الأساسي لنقل البضائع الى مراكز التوزيع الرئيسية لا يزال بحاجة الى المزيد من الاصلاح بما في ذلك الصيانة العاجلة وشراء عربات القطارات، والقاطرات، والشاحنات البرية.

٩١- وهناك نقص في مرافق التخزين (مخازن البضائع وصوامع الحبوب) في موانئ العبور وفي ممرات العبور المؤدية الى المناطق المتضررة من الجفاف. وينبغي تحسين صيانة معدات المناولة وتصليحها وتوسيعها في بعض الحالات. لكن يبدو ان الحاجة الماسة الى تحسين تدفق الامدادات الغوثية الى المناطق المنكوبة بالجفاف لا تعتمد على الاستثمارات الرأسمالية بقدر اعتمادها على تحسين تنظيم الامدادات.

٩٢- وينبغي ان يشمل هذا: (أ) تنظيم مواعيد شحن البضائع من الخارج كي تطابق الامكانيات المتوفرة لتفريغ البضائع؛ (ب) رصد وتخطيط معدلات الكميات المحملة في

Digitized by UNOG Library

الموانئ بقصد توزيع الأعباء على وسائط النقل المختلفة (السكك الحديدية والطرق) لتنظيم خدمات الذهاب والاياب بصورة اكثر تواترا ؛ (ج) اختصار تبسيط اجراءات تخليص البضائع المعقدة في الجمارك وتأمين وجود مواصلات كافية بين نقاط التبادل الحيوية (د) اقامة مرافق تحزين وتعبئة في أكياس في نقاط حرجة من نقاط النقل من واسطة الى اخرى ؛ (هـ) التشجيع على ايجاد حلول خلاقة مؤقتة قليلة التكلفة لزيادة القدرة على النقل (مثل الاستعاضة بالأوعية غير المعطاة في المركبات ذات المنصات او المركبات المفتوحة المبطنة بغشاء التربولين عن المركبات الغادوسية الشكل التي يتعذر الحصول عليها ؛ (و) وضع برامج لشبكات التوزيع المؤدية الى المناطق المتضررة ؛ (ز) ابرام اتفاقات ملائمة بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور لتيسير نقل الامدادات الى المناطق الداخلية.

٩٣- وفصلا عن ذلك ،وحيثما امكن ،ينبغي تقصي قدرة النقل والتحزين المتوفرة ووضع خطة او مبادئ توجيهية لعمليات النقل التي تتمشى مع خطط التوزيع المستهدفة. وبفصل تحسين تنظيم الامدادات سيتاح نقل سلع المعونة الغذائية المستوردة من الحارج الى مراكز التوزيع الرئيسية في الأقاليم دون تبديد الوقت بدون مبرر ودون زيادة النفقات الرأسمالية وبأجور تقل عن الاجور السائدة في الوقت الحاضر.

٩٤- ويمكن استخدام المدخرات عندئذ لتمويل تكاليف التوزيع داخل الأراضي المتضررة ذاتها. ومن ثم ستساعد اعادة توزيع الأموال المتوفرة ووسائط النقل على ضمان وصول الامدادات الغوثية بصورة أكفأ من مراكز التوزيع الرئيسية الى الجهة المقصودة. بيد ان تكاليف تشغيل هذا القسم الاخير من حلقة النقل ستكون مرتفعة للغاية وقد تتجاوز في كثير من الأحيان امكانيات الميزانيات الوطنية. ولهذا ينبغي ان يدرس المانحون هذه المسألة بعناية كبيرة.

٩٥- وقد يكون من المستحسن انشاء فرقة عمل في اطار هياكل الأمم المتحدة الحالية لتحسين الاداء الشامل للقدرات المحتملة في كل مرحلة من مراحل حلقة النقل. وستعنى فرقة العمل التي تنشأ على الصعيد دون الاقليمي بمشكلة الامدادات المتصلة بالنقل البحري ومرافق موانئ الدخول والتوزيع بالطرق البرية على المناطق الداخلية المتضررة من البلد او على البلدان غير الساحلية بواسطة ممرات عبور.

٩٦- وقد دعمت بعض الوكالات والمنظمات غير الحكومية والمانحين في الماضي الامدادات المخصصة وان كان ثمة شعور بانه ينبغي تطوير نهج ذات طابع منهجي اكثر لتطبيق ادارة الامدادات الشاملة بعد تحسينها ولتدريب الخبراء من المواطنين الذين يعملون في ذلك المجال. ولن يكون هذا النهج مجرد علاج فوري للحالة المتأزمة بل سيسهم كذلك في تعزيز قدرات ادارة النقل في جميع المناطق المتضررة على اساس دائم وعملي.

../..

Digitized by UNOG Library

٩٧- وبوسع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة ان تجمع موارد المساعدة التقنية وان تحصص ، في اطار فرقة العمل الموظفين الفنيين وبامكان الاونكتاد على ضوء العمل السابق ذكره في مجال تنظيم النقل البحرى ، والموانئ وممرات العبور التي تخدم البلدان النامية غير الساحلية ان تمنح اختصاصات تنفيذية مفصلة بعد اجراء المشاورات اللازمة مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ولن تتجاوز تكاليف اقامة هذا البرنامج جزءا بسيطا من المدخرات المقابلة المتأتية مما يتوفر من نفقات على مر الزمن بفضل تخصيص المعونة المقدمة بصورة اكفأ واستخدام قدرة النقل الحالية على الوجه الأمثل .

Digitized by UNOG Library

٤ - اللاجئـــون والمشـــردون

(أ) اللاجئـــون

٩٨ - يوجد في القارة الافريقية مابين ٣ و ٤ ملايين لاجئ تقريبا ، وهم في كثير من الاحيان يقيمون في البلدان المنكوبة بالجفاف أو يأتون منها . وقد ساهم الجفاف في عدة حالات في ظهور حالة جديدة من حالات اللاجئين ، أو أدى الى ظهور حالات مختلفة تتطلب نهجـــا جديدا . وفي الأغلبية العظمى من الحالات يعتبر الجفاف عاملا اضافيا ولكن هاما لأعـــراض التخطيط البرنامجـي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٩٩ - وكما يحدث في حالة أى مجتمع محلي ، يمكن أن يضر الجفاف بشكل خطير بمختلـف جوانب حياة اللاجئين في المستوطنات ، مما يتطلب في كثير من الاحيان ادخال تعديلات كبيرة على البرامج أو اعادة النظر في الاولويات والاهداف . وكمثال لذلك نذكر أن حـــزءا عاديا من وظيفة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تتمثل في توسيع مصادر توريد المياه . سواء كان ذلك من خلال برامج اضافية للحفر ، أو من خلال تدابير لحفظ المياه ، أو مـــن خلال نقل المياه . وفي حالة الجفاف ، يتم ذلك بصورة تلقائية عن طريق اعادة النظر فـــي المشاريع وتعديلها ، دون الحاجة الى مشروع جديد في العادة .

١٠٠ - وان كان الاثر المباشر للجفاف على اللاجئين القاطنين في المناطق الحضرية أقـــل وضوحا للوهلة الأولى من أثره على اللاجئين القاطنين في القطاع الريفي ، الا أن هـــذا الأثر كثيرا مايكون خطيرا بنفس الدرجة لعدد كبير من الأسباب . فالمنافسة تزداد على فرص العمل المحدودة وعلى الموارد الشحيحة ، وبما أن اللاجئين أجانب فهم يعانون عادة أكثر من غيرهم . وتتمثل بعض ابعاد هذا الاثر في ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية والفلاحيـــة القليلة واصابة ترتيبات الاصحاح وتصريف المياه بأثار خطيرة . ويجب معالجة هذه المشاكـــل بوصفها جزءا من نهج وطني ودولي أوسع نطاقا ، ويجرى حاليا تنفيذ العديد من المشاريع ذات الصلة ، فقد تم تحسين مراكز توزيع المياه الحضرية لضمان توزيع المياه على نحو أفضـــل وللحد من التلوث . وتجرى اعادة النظر في الخدمات الاستشارية واعطاء اهتمام أكبر لجوانب العمل/الاستخدام وهناك بؤرة أخرى للاهتمام وهي المشاريع المدرة للـــدخل للاجئين فـــي المناطق الحضرية .

١٠١ - واذا كانت أنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تستهدف بوضوح الاشخاص المعرفين كلاجئين ، فهناك أيضا نطاق محدود لتقديم المساعدة للاجئين العائدين الـــى بلدهم الأصلي . وتتعاون المفوضية فضلا عن ذلك مع وكالات التنمية في تعزيز الهياكـــل

Digitized by UNOG Library

الاساسية المحلية ، كي يتسنى أيضا للاشخاص المقيمين بالقرب من مشاريع اللاجئين الانتفاع من مرافق مثل توريد المياه والصحة العمومية .

١٠٢ - وانعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، في جنيف ، في الفترة من ٩ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وهذا المؤتمر ، بالاضافة الى تركيزه الاهتمام على اللاجئين في افريقيا ، ربط بين مسألة اللاجئين ومسألة التنمية ، لضمان وجود تنسيق أوثق في المستقبل . والعديد من المشاريع التي اقترحت في المؤتمر لها صلة مباشرة بأثر الجفاف .

(ب) المشردون

١٠٣ - من الأمور الهامة أيضا في سياق الأزمة الحالية أن نعطي فكرة عن ضخامة المشكلة التي تواجهها جماعات من الناس غير اللاجئين والعائدين المشمولين بولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . فقد اجبرت احوال الجفاف تلك الجماعات على مغادرة ديارهم أملا في الحياة ، وهم يبحثون عن مراع لقطعانهم ، ويؤلفون مجتمعات كاملة داخل البلد . وتشمل هذه الجماعات أيضا كتلة كبيرة من الناس رحلت من المراكز الريفية الى المراكز الحضرية بحثا عن فرص العمل ، الى جانب كتلة أخرى تعبر الحدود الوطنية ويمكن وصفها أحيانا بأنها تعيش في ظروف شبيهة بظروف اللاجئين . واذا كان رصد تنقلات السكان في المجتمعات ذات التركيب المعقد أمرا صعبا بصفة عامة ، فهذا الرصد يستحيل تقريبا في المناطق ذات الانماط البدوية التقليدية أو في المناطق التي طال الانتقال بين الريف والحضر يحدث فيها طوال أعوام ، أو في المناطق التي لا توجد عنها معلومات احصائية .

١٠٤ - ويتوقف أثر الجفاف في مجتمع معين على عدد من العوامل من بينها الموارد والهياكل الأساسية القائمة ، ودرجة التأهب ومدى ملاءمة تدابير الطوارئ ، وحجم الدعم الحكومي ، وجدوى الانشطة العادية المدرة للدخل ، والسياسات السياسية والاقتصادية ، وفرص السوق السائدة . واستنباط نهج متكامل طويل الاجل للتقليل من أثر الجفاف ، اذا حدث ، الى ادنى حد ممكن ، قد يحد من ضرورة التنقلات السكانية الضخمة . ومما من شك أنه لا بد للبلدان المتضررة والمجتمع الدولي من النظر في هذه المسألة على وجه الالحاح مع مراعاة الجانب الانساني ومراعاة أن معالجة الأسباب الأساسية للتنقلات السكانية الناجمة عن الجفاف قد يحول في المستقبل دون حصول أية تنقلات متكررة لا لزوم لها ، وقد يمثل في أجل أطول أكثر المناهج فعالية من حيث التكلفة . وفي حين تقع المسؤولية الأولى في معالجة هذه المسألة على عاتق الحكومات الافريقية ذاتها ، فان المجتمع الدولي المتبرع يستطيع أن يدعم الجهود في هذا المجال .

../..

Digitized by UNOG Library

١٠٥ - وهذه الرؤية الأطول أجلا هامة حتى في مرحلة الطوارئ . فيجب وضع حلول لحالات الطوارئ لتشجيع العون الذاتي ، ولتطبيق حلول دائمة ، ومنع الاتكال المتزايد على المعونة الخارجية ، ويجب قبل كل شيء تدارك الاسباب التي أدت بالناس ، بالاضافة الى ظروف الجفاف ، الى ترك ديارهم وأراضيهم . وتستطيع منظومة الامم المتحدة من ناحيتها أن تقدم المساعدة بمجموعة من الطرق ومن خلال عدد من المنظمات تحت الرعاية الشاملة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٥ - تقييم الصحة والتغذية

١٠٦ - لا تعتبر المعلومات المقدمة في الجداول ذات الصلة في العرض كاملة ، فهي تقتصر على مجرد بيان المشاكل والاحتياجات والاستجابات في مجال الصحة والتغذية وفي حالة عدة بلدان يحتاج الأمر الى اجراء تقييم جديد ومعلومات مستوفاة . وبناء على ذلك فان النتائج المستخلصة من المعلومات المتاحة حاليا مؤقتة .

١٠٧ - ان تدهور احوال الصحة والتغذية واحد من المؤشرات الرئيسية التي تدل على درجة حدة الأزمة في المناطق المنكوبة بالجفاف . وهي تزيد حالة الطوارئ حدة واذا تركت دون اهتمام فهي تتحول في الاجل الطويل الى عائق خطير يعترض الانتعاش الاجتماعي ، والاقتصادي والتعمير . وتشير المعلومات المتاحة الى أن الاستجابة السريعة والفعالة قد ساعدت في حالة عدة بلدان ، على منع زيادة التدهور المباشر في احوال الصحة والتغذية ، ولكنها تشير ايضا الى أن الحالة مازالت خطرة في أحس الاحوال في معظم البلدان الاخرى . وجاء من عدد قليل من البلدان أنه لو نفدت مخزونات مؤن الاغاثة في الأشهر القليلة المقبلة ، لأصبحت مجموعات كبيرة من السكان في خطر شديد مرة أخرى . وجاء من بعض البلدان أن امراضا معدية مثل (الكوليرا ، والحصبة ، والالتهاب السحائي) قد تفشت ، ولكن يبدو أن زمام مكافحتها لم يفلت عموما .

١٠٨ - وفي منطقة الساحل التي لا تنتج الا محصولا واحدا في السنة . تأتي أكثر من ٧٠ في المائة من معدل الاغذية من الحبوب ، وخاصة منها الذرة البيضاء والذخن المبرغل ، ولا يغني المتوسط الغذائي في منطقة الساحل باحتياجات الفرد من الطاقة الغذائية والبروتين ولا سيما بالنسبة للأمهات والاطفال في سن ما قبل الدراسة . وقبل حلول موسم حصاد الاغذية السنوي بشهرين أو ثلاثة تنزل المؤن الى أدنى مستوى على صعيد القرية والأسرة ، وينزل المعدل الغذائي تحت مستوى الاحتياجات الأدنى . وذلك بالضبط في الوقت الذي تتطلب فيه الأنشطة الزراعية زيادة طاقة الانسان . ويؤدي ذلك الى فقدان الوزن ، ونقص الأداء في

Digitized by UNOG Library

العمل ونقص الانتاجية ، ونقص وزن المواليد وما يقترن به من أخطار صعبة . وفي منطقة الساحل يرتفع معدل سوء التغذية من حيث البروتينات والطاقة الغذائية ويؤثر ذلك على ٢٠ - ٣٠ في المائة من الاطفال في سن ما قبل الدراسة ، ونتيجة ذلك أن معدلات وفيات الاطفال تبلغ ذروتها في الفترة السابقة للحصاد . وتدل التقديرات على أن ٤٠ في المائة من الأطفال في سن ما قبل الدراسة ، و ٦٠ في المائة من الحوامل يعانون من فقر التغذية . وتساهم جميع أوجه النقص هذه مع السيئة الصحية السيئة وقلة المياه الصالحة للشرب في ارتفاع معدلات الاصابة بالامراض المعدية وارتفاع معدل الوفيات .

١٠٩ - وفي وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها تعتمد مجموعات السكان الريفية بصورة عامة في غذائها الاساسي . على الذرة والذرة البيضاء في المناطق شبه الاستوائية وفي المناطق المرتفعة ، أو على المنيهوت أو البطاطا الحلوة أو اليام أو الجواكه في المناطق الاستوائية أما الفئات ذات الدخل المنخفض والفئات المعرضة الاخرى على وجه التحديد فانها تكاد تقتصر في مصادر طاقتها على هذه الاغذية الاساسية ، وتشير التقديرات الى أن طريقة تغذى ربع السكان في هذه المناطق غير كافية .

١١٠ - ولا نعرف الا القليل عن مدى خطورة سوء التغذية في المناطق الحضرية الافريقية . وتشير البيانات المتاحة حتى الان الى أن سوء تغذية الاطفال في المناطق الريفية المنعزلة مازال أعلى مما هو عليه في المجتمعات الحضرية ، غير أن التحضر المتزايد بسرعة والهجرة من الارياف الى المدن ، وقد ازدادا خطورة من جراء التدفقات الهائلة الاخيرة للصحايا من الأرياف ، يثيران مشاكل خطيرة في مجالي الصحة والتغذية بسبب عدم كفاية الخدمات الصحية وبسبب مستويات الدخل المنخفضة جدا عند سكان المدن الذين يعيشون على هامش المجتمع . ويمكن بهذا الخصوص ملاحظة أن أنماط الاستهلاك الحضرى الافريقي فيها نزعة متزايدة الى تفضيل الاغذية المستوردة الغالية ، وخاصة منها القمح . فالتأثيرات الثقافية ، والعادات الغذائية ، ومستويات التعليم ، وأنماط استهلاك الأسر وغير ذلك من العناصر ، تعتبر جميعها عوامل اضافية تساهم في وجود سوء تغذية عرضي أو شبه دائم .

١١١ - وكانت الاستجابة لحالات الطوارئ في مجالي الصحة والتغذية ملائمة في تركيزها على ثلاثة مجالات رئيسية من مجالات الاغاثة هي : البرامج الغذائية التكميلية والبرامج الغذائية المدرسية الموجهة لصالح الفئات المعرضة ، ولا سيما الأمهات وصغار الأطفال ، وتوفير الحماية الطبية الخاصة ، ومعالجة سوء التغذية الخطيرة والوقاية من الأوبئة في تجمعات ضحايا الجفاف ، واتخاذ اجراءات خاصة لتوفير مياه الشرب والاصحاح .

١١٢ - وينبغي مواصلة جهود الاغاثة هذه في حالة كثير من البلدان ، بل وتوسيع نطاقها في بعض الحالات مع مراعاة سرعة ظهور أحوال الجفاف في الأجل القصير . ولكن من الضروري

Digitized by UNOG Library

أيضا ايلاء اهتمام للحاجة الى اعادة بناء الهياكل الأساسية الصحية وهى حاجة ملحة في كثير من الاحيان ، وأدت الأعمال العسكرية أو حالات الاضطرار الى اصابة هذه الهياكل وغيرها من الهياكل باضرار خطيرة في بعض البلدان ، وفي بلدان عديدة أخرى تدهورت الهياكل الأساسية الصحية بشكل خطير تحت ضغط الأزمة الاقتصادية الذى استمر عدة سنوات ، مع ما رافقه من تقييدات للميزانية . ويعتبر ذلك مسألة خطيرة ، في المناطق المعرضة للجفاف خاصة ، اذ يقلل من المرونة والتأهب الوطنيين الى مادون الحد الأدنى وعلاوة على ذلك يبدو من الجوهرى أن يستمر العرض في الأسواق لتعادى المضاربة والتخزين وارتفاع الأسعار ، وان تجرى محاولات نشطة في التصدى لتعرض الفئات الريفية والحضرية التي انخفض دخلها بسبب تقصير الانتاج أو البطالة . وهذا يعني في كثير من الأحيان تغيير شكل التدفقات السوقية التي تنحدب تقليديا نحو المركز ، وايلاء اهتمام خاص لمسألة تنظيم توزيع الأغذية بشروط تساهلية . وينبغي ايلاء أقصى اهتمام لاحتياجات الأشخاص الذين لا يقوون على شراء الأغذية ، عند تحليل حالة الطوارئ الغذائية وتنفيذ الاستجابة لها .

١١٣ - ولا يقل عن ذلك أهمية ايلاء العناية الخاصة لمسألة تعزيز نظم الرصد في مجالي الصحة والتغذية وانشاء هذه النظم اذا لم تكن موجودة ، فقد كان من نتيجة حالة الطوارئ الحالية بسبب الجفاف ان برزت بجلاء كامل الحاجة الحيوية أن تعرف في وقت أبكر (وعلى نحو أفضل) متى تهدد أحوال الجفاف السكان وكيف والى أى مدى وعندما يحل الجفاف يكون من الجوهرى معرفة من سيعاني قبل غيره ومن سيتضرر أكثر من غيره ، غير أنه لا توجد في كثير من الاحيان الا فكرة عامة عن الاعداد المقدرة وعن المواقع التقريبية التي توجد فيها الجماعات المعرضة .

١١٤ - وتقدر مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وبعض المنظمات الاخرى دعما للاشراف على التغذية في عدة بلدان ، غير أنه لا تزال هناك حاجة واضحة الى توفير بيانات فيما يتعلق بالتغذية ، وخاصة لتخطيط برامج واسعة النطاق لتوفير غذاء تكميلي للمجموعات المعرضة في المناطق التي تكون عرضة للجفاف . وهناك في عدة بلدان نقص في البيانات المتعلقة بالتغذية والتي من شأنها أن تدل في وقت مبكر على أى تدهور في الوضع الغذائي بالنسبة لمجموعات معينة من السكان في مناطق معينة . ويبدو من المفيد أن تشترك الوكالات المعنية في استعراض الطريقة التي يمكن بها تعزيز الرصد الوطني على صعيد المنطقة للتوصل الى نتائج متفق عليها عموما .

١١٥ - وعند تقييم الحالة في مجالي الصحة والتغذية ، لابد من الاشارة بشكل خاص الى الدور الهام والقيم الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية والوكالات الطوعية التي كثيرا ما تشارك

Digitized by UNOG Library

بطريقة مباشرة أكثر من غيرها في عمليات الاغاثة في المناطق المنكوبة بالكوارث . فالاستجابة السريعة والمرنة من جانبها تساهم كثيرا في نجاح العديد من عمليات الاغاثة . وهي الآن تكفل في عدة بلدان نقل المؤن وتوزيعها في اطار برامج واسعة النطاق لتوفير الغذاء التكميلي . وهناك تعاون وثيق قائم بينها وبين وكالات الامم المتحدة على مستوى المقر ، وفي حالات عديدة على المستوى القطري . وتقوم المنظمات غير الحكومية الكبرى ، في عدة بلدان عادة بتنفيذ برامج الغذاء والتغذية العادية الجارية لصالح الجماعات المعرضة ومشاريع العون الذاتي الموجهة للمجتمع الريفي . وستكون هذه التجربة الخاصة ، مفيدة جدا في الاجل الأطول عندما تحتاج جهود بناء الأمة وتعميرها الى دعم خاص .

../..

Digitized by UNOG Library

٦- الطاقـــة

١١٦- وبالرغم من أن المعلومات الكمية عن الاحتياجات من الطاقة في الأجل القصير ليست كاملة ، فانه من الواضح أن الامدادات من الطاقة الكهربائية قد انخفضت انخفاضا كبيرا في أجزاء كثيرة من افريقيا في ١٩٨٣ وأوائل ١٩٨٤ بسبب الجفاف ، وماترتب عليه من انخفاض في مستويات الأنهار ومعدلات تدفقها . واتسمت الحالة بالخطورة بوجه خاص في بلدان مثل بنن وتوغو وساحل العاج وغانا . وبالاضافة الى ذلك ، فان انخفاض محاصيل التصدير التي تغطي تكاليف استيراد المنتجات البترولية أدى الى تفاقم الحالة . والنقص الناجم في الوقود يعرقل عمليات الطوارئ وتنمية البلدان المتضررة كذلك ، ويدعو الى تخصيص اعتمادات مالية لمواجهة حالات الطوارئ .

١١٧- لقد أدى نقص المياه وماترتب عليه من انخفاض في امدادات الطاقة الكهربائية الى انخفاض مستويات الانتاجية في الصناعات والخدمات الأساسية . كما اضطرت البلدان المتضررة الى تحويل كميات كبيرة من ايراداتها المحدودة من القطع الأجنبي نحو استيراد معدات لتوليد الطاقة الكهربائية في حالات الطوارئ ، فضلا عن المنتجات البترولية وقطع الغيار اللازمة لتشغيلها ، وقد أدت كل هذه التطورات الى تردي حالة موازين المدفوعات مما أثر تأثيرا سلبيا على النشاط الاقتصادي أيضا .

١١٨- وقد أدى الجفاف والخسائر في الثروة الحيوانية الى انخفاض كميات حطب الوقود ومخلفات المحاصيل والمنتجات الحيوانية اللازمة للوقود وتأثرت برامج التحريج تأثرا كبيرا بسبب نقص الامطار ، وأدى البحث اليائس عن حطب الوقود الى تفاقم الأزمة الايكولوجية في المناطق السهلية في افريقيا .

١١٩- ويتعين على البلدان غير المنتجة للنفط في افريقيا أن تستغل مصادر الطاقة فيها بعناية كبيرة . وقد حدد مؤتمر نيروبي المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة عددا من مصادر الطاقة في افريقيا التي لم يتم تطويرها تماما مثل الكتل الحيوية ، والرياح والمصادر الشمسية والمائية والحرارية الأرضية . ويعد استخدام طف الذرة والسرغوم ، والنشارة ، ومخلفات تفالة قصب السكر والقطن والقش ، وانتاج الفحم من الفضلات ومن قوالب مخلفات البن بعض مصادر الوقود المستمد من الكتل الحيوية التي يمكن أن تخفف من أزمة الطاقة في افريقيا . وقد أدت المصادر الشمسية والريحية الى اتساع الامكانيات في كثير من البلدان الافريقية . ويمكن لمزارع الأشجار الموجودة في القرى أن توفر مصدرا ثابتا للطاقة اللازمة للاستهلاك المنزلي . كما يمكن أن يؤدي حفظ حطب الوقود واستخدام طرق أكفأ في الطهي الى انخفاض استهلاك حطب الوقود والطلب على الطاقة .

Digitized by UNOG Library

١٢٠- وفي افريقيا موارد مائية وحرارية أرضية ، وموارد للفحم والطفل الزيتي وموارد غازية وبترولية لم تستغل . ويجب أن يظل البحث عن هذه المصادر الموثوق بها للطاقة ذا أولوية للبلدان التي تم فيها تحديد موارد الطاقة هذه وتضطلع وكالات الأمم المتحدة بدور هام في تقييم وتعزيز مصادر الطاقة التقليدية والجديدة على حد سواء .

١٢١- وسيظل استمرار استيراد البنزين ووقود الديزل والكيروسين حرجا خلال حالات الطوارئ التي تواجهها البلدان الافريقية نتيجة للجفاف ونقص ايرادات القطع الأجنبي . وقد وضعت بعض البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ترتيبات ميسرة لتزويد معظم أكثر البلدان تضررا بالوقود اللازم للصناعة والمواصلات والاستهلاك المنزلي . ويقوم متبرعون آخرون بتزويد مستوطنات اللاجئين والمستشفيات بمعدات لتوليد الطاقة الكهربائية في حالات الطوارئ وبالوقود فضلا عن دفع ثمن الوقود الحيوي اللازم للنقل الجوي والبري .

١٢٢- تعد عملية تخطيط وادارة الطاقة حاسمة بالنسبة للأزمة الراهنة وكذلك بالنسبة للتنمية في الأجل الطويل . وقد تعاون البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في برنامج شامل لتقييم قطاع الطاقة يقوم بتحديد أنجع المصادر للطاقة ، والقوى العاملة والاحتياجات المؤسسية ، فضلا عن المشاريع الاستثمارية التي تحظى بمقومات البقاء . وتقوم هاتان المؤسستان ، وكذلك كثير من الوكالات الثنائية ، بتمويل المساعدة التقنية القيمة في هذا القطاع ، بيد أن جماعة افريقيا للحصول على كميات كبيرة من رأس المال فضلا عن المساعدة اللازمة لبناء المؤسسات ستستمر من أجل التغلب على أزمة الطاقة الحالية واقامة أساس ثابت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧ - الجوانب الاجتماعية للأزمة

١٢٣- ان الاحتفاظ بعمل محز يعد جانبا من أهم الجوانب الاجتماعية للأزمة . فالغالبية العظمى من السكان في المناطق المتضررة تتألف من المزارعين أو الرعاة الذين أثر الجفاف على مصادر رزقهم تأثيرا مباشرا ومفجعا وعادة ماتحبرهم أحوال الجفاف على الانتقال من أراضيهم الى مناطق أخرى يرتأون أن المساعدة قد تتوفر فيها . وهذه المناطق عادة ماتكون مدنا كبيرة مزدحمة تجهد نفسها بالفعل من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على المرافق والخدمات الأساسية .

١٢٤- ان هذا الانتقال المتسارع من الريف الى المدينة بكل ماله من آثار جانبية يمثل الجانب الثاني الملح من الأزمة الاجتماعية . فالخدمات المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية

Digitized by UNOG Library

مثل السكن اللائق والمياه النظيفة ومرافق الصحة العامة والخدمات الصحية الأساسية والنقل غير وافية ولا يمكن الاعتماد عليها . بيد أن أكثر الاحتياجات الحاحا هي الحاجة الى عمل، وهو غير موجود معظم الوقت . ولا يمكن لهؤلاء النازحين ان يدفعوا ثمن البضائع والخدمات التي قد تتوفر ، دون أن يكون لديهم أي دخل نقدي ، أو ، على أحسن الفروض ، دخل عرضي من عمل يتوفر أحيانا لبعض الوقت . ولذلك أثر خطير على الادارات والخدمات الحكومية المركزية والمحلية . وبصرف النظر عن خسارة جزء كبير من الثروات والموارد المحلية بسبب انقطاع الانتاج الزراعي والحيواني ، فان طلب مجموعات كبيرة من السكان المنحشرين في بعض المدن المزدحمة أو في المخيمات المؤقتة على الاحتياجات الأساسية للبقاء يتزايد الآن ، وتمثل المعونة الغذائية الغوثية الأمل الوحيد لهم .

١٢٥ - الا أن كثيرا من الحكومات اتخذت تدابيرا لمواجهة الآثار الاجتماعية لحالة الطوارئ تشمل برامج خاصة بالأشغال العامة الريفية ، في ١٤ بلدا افريقيا ، معظمها من البلدان التي تأثرت بالجفاف أكثر من غيرها . وهي تستخدم أساليب قائمة على كثافة العمل في بناء وصيانة الطرق الفرعية ، والحسور والمجارى السفلية ، ومشاريع الرى ، ومواقع المياه ، ومرافق التخزين في الريف ، وغيرها كما أنها تقدم بدائل للدخل الى أكثر السكان تضررا والذين تأثروا تأثيرا مباشرا في المناطق الريفية (في صورة نقد و/أو غذاء وملبوسات) حتى يتسنى لهم ابقاء أسرهم في مناطقهم ومن ثم يصبح الضغط عليهم للهجرة الى المدن أقل ملاءة على ذلك فان هذه البرامج المدعمة من الأوساط المانحة تعمل على استحداث وصيانة مرافق أساسية متعلقة بالعمليات الغوثية في الريف وقد استفاد من هذه البرامج حتى الآن عدد كبير من سكان الريف الفقراء ، ونفذت هذه البرامج بمشورة ومساعدة منظمة العمل الدولية ، وبدعم مالي سخي من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وأطراف ثنائية متبرعة مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وغيرها . وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ، أدى المخطط الى توليد مايزيد على مليونين من أيام العمل المدفوع أجرها . وخصص برنامج الأمم المتحدة الانمائي مبلغ ٥ ملايين دولار في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٤ لأقل البلدان نموا ، ومعظمها من البلدان الافريقية ، كما قدمت التبرعات هيئات ومؤسسات أخرى مثل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي / الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي . بيد أن الأمر يحتاج الى بذل مزيد من الجهود الموسعة من أجل التغلب على بعض مشاكل الجفاف الراهنة والتقليل من تشرد المجموعات السكانية ، وتحسين صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها من طريق اتخاذ تدابير مثل الحفاظ على التربة واعادة التحريج ، وتثبيت الكثبان الرملية وادارة المياه على نطاق صغير ، الخ .

../..

Digitized by UNOG Library

١٢٦ - ويجرى الآن في عدة بلدان من افريقيا الشرقية ، اعداد برنامج آخر متعلق بحالات الطوارئ له منافع هامة في الأجل الطويل . ويتألف هذا البرنامج من أنشطة تدريبية خاصة مركزة على العمالة الذاتية خارج مجال الزراعة في الريف . كما يشتمل على توفير التدريب المهني للمهارات اللازمة في المناطق الريفية مثل مهارات التشييد والمهارات الميكانيكية وصنع وتكييف الأدوات المعدنية . ويقترن التدريب على المهارات المهنية بتدريب تكميلي على الأعمال التجارية الصغيرة ، كيما يتسنى للصانع الماهر أن يقيم ويدير مشروعا ناجحا بمفرده ، أو بالشركة أو في جمعية تعاونية . وينبغي لهذه المخططات أن تسفر في الأجل القصير عن تحسينات في حياة المزارعين المتضررين ، وعن تعديلات في الأجل الطويل في الهيكل الاجتماعي الريفي فيما يتعلق بالايرادات النقدية من مصادر غير الزراعة لزيادة الدخل الزراعي . وهذا الجانب الأخير يعد من أكثر الجوانب أهمية في المساعدة على بناء هيكل أساسي ريفي تحرى فيه تلبية الاحتياجات الأساسية باستمرار .

١٢٧ - والنشاط الثالث الذى يجرى في عدة بلدان افريقية ، ويعمل على تخفيف آثار الجفاف متعلق بالتنمية وتكييف واستخدام التكنولوجيا المناسبة المقدمة في شكل أدوات ومعدات وهذا النشاط كثيرا مايكون متصلا ببرامج مثل البرامج الموصوفة أعلاه ، فهو بينما يخلق فرصا للحصول على ايرادات نقدية فانه يلبي أيضا الحاجة الى الحصول على أدوات زراعية رخيصة في ظل الأحوال المحلية . ويجرى العمل في مشروع اقليمي اقامته الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية في سبعة بلدان واقعة في شرق وجنوب افريقيا ، وتشترك في تنفيذه منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لافريقيا . علاوة على ذلك ، تقوم مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) بتنفيذ برامج مماثلة في عدد من البلدان . كما يجرى الآن في عدة بلدان الاضطلاع بأنشطة متصلة بالمرأة تستهدف تعزيز دور المرأة ومساهمتها في الأزمة الحالية لا سيما في المناطق الريفية .

٨ - الموارد الطبيعية والبيئة

١٢٨ - ان الظروف الحرجة السائدة فيما يتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية والبيئة تؤدى الى تفاقم الأزمة كما تؤدى الأزمة الى تفاقمها في ضوء تحلل غطاء التربة ، وزيادة التصحر وقلة الموارد المائية . ويقوم السكان في محاولتهم للبقاء على قيد الحياة بتحليل وتدمير مزيد من الغطاء النباتي والتربة عن طريق تحديد الزراعة غير المناسبة الى الأراضي الحدية ، وخفض فترات اراحة الأرض والافراط في استخدام أراضي المراعي . وقد دمر في العام الماضي مايزيد على مليونين ونصف مليون هكتار من أراضي السافاناه وازداد زحف الصحراء بشدة .

../..

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى تغيير الزراعة والاسراف في استخدام الاراضي فان تدمير غطاء الغابات من أجل الحصول على حطب الوقود والاخشاب بهدف التصدير ، بمعدل يتجاوز قدرتها على التجدد ، يؤثر على الموارد المائية ، ومدى توفر الطاقة وتآكل التربة وقد يؤثر على الأحوال المناخية .

١٢٩ - وأدت الآثار المجتمعة للجفاف والتصحر وازالة الاحراج الى انخفاض الموارد المائية الى درجة ومدى لم يسبق لهما مثيل في معظم أحواض الانهار والبحيرات حتى في ممر الملاحة التجارية بين أوبانغي والكونغو/زائير ، والى الجفاف التام تقريبا للبحيرات والدلتا الداخلية مثل بحيرة تشاد ، وأوكافانغو ودلتا النيجر الوسطى مع حدوث نضوب مماثل في موارد المياه الجوفية .

١٣٠ - يبيّن التقييم الأخير للتصحر الذى قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني امتداد الاحوال الصحراوية حول منطقة الصحراء وناميبكا لاهارى والقرن الافريقي ، مما أسفر عن تصحر ملايين الهكتارات من أراضي المراعي ، وامتداد الأحوال شبه السهلية الى مناطق السافاناه ، وزيادة طول موسم الجفاف في بلدان الحراجة .

Digitized by UNOG Library

٩ - القدرة على الاستجابة ، وتشمل الاستعدادات

١٣١ - تتضمن الفروع السابقة عددا من الاستنتاجات بخصوص الاستجابة المحلية والدولية فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة والمساهمات التي قدمت . ويمكن لتلك الاستنتاجات ولما يلي من الاستنتاجات عامة أن تساعد على تعزيز القدرة على الاستجابة كما أنها جديرة بالنظر فيها في اطار أنشطة الانعاش الأطول أجلا .

١٣٢ - أولا يتمثل العنصر الرئيسي في استجابة فعالة للحالة في افريقيا في الكيفية التي تنظر بها الحكومات الافريقية بطريقة فردية وجماعية الى حالات الطوارئ الناجمة عن الجفاف والكيفية التي تقرر بها التصرف ازائها . ويتوقف هذا بدوره الى حد كبير على كيفية تنظيم الحكومات لا من ناحية الاستعدادات الوطنية لمواجهة حالات الجفاف ، بل أيضا فيما يتعلق باستراتيجية وهيكل تنمية اقتصاداتها . وهناك صلة واضحة بين القدرة الوطنية على الاستجابة والسياسات والآليات الانمائية الفعالة ، فعلى سبيل المثال فان البلدان التي ركزت الجهود الانمائية على المستوى المحلي ومستوى المقاطعة هي في وضع أفضل لتقدير الاحتياجات بسرعة وبدقة ، وبالتالي ، لرصد عمليات الاغاثة في المناطق الريفية .

١٣٣ - وثانيا فان مبادرات الاستجابة لحالات الجفاف مثل اعداد وتوجيه نداء الى مجتمع المانحين والتنسيق التالي لجهود الاغاثة هي مسؤولية أولية للحكومات المعنية . ومع ذلك ، فانه في كل الحالات تقريبا تتطلب عمليات الاغاثة الواسعة النطاق مشتركا متكاملا تعاونا يشارك فيه العديد من السلطات والمرافق الحكومية المختلفة ومانحون متعددون وثنائيون ومنظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري والوكالات الطوعية الوطنية والدولية . وحتى حيث تكون الحكومات جيدة التنظيم نسبيا فان الحاجة الى التنسيق العام تفرض مطالب كبيرة على القدرة الوطنية وكثيرا ما تحد القيود التنظيمية بشدة من هذه القدرة . وبالنسبة لعدد من البلدان تم التغلب الى حد ما على هذه المشكلة المؤقتة بطلب الدعم المبكر عن طريق المنسق المقيم للامم المتحدة من وكالات مثل مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة / مجلس الأغذية العالمي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ولا سيما من أجل مبادرات مثل التقدير المبدئي للاحتياجات واعداد النداءات ورصد عمليات الاغاثة .

١٣٤ - وثالثا فانه ، الى جانب الفجوات بين ما يحدد من الاحتياجات اللازمة في حالات الطوارئ والاستجابة ، يوجد أيضا مجال كبير للتحسين في تخطيط وادارة عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ . ويمكن في بضعة بلدان فقط اعتبار هذا كافيا وينبغي الاستعانة بصورة أكبر من الدعم الذي تقدمه منظومة الامم المتحدة سواء على الصعيد القطري أو عن طريق

Digitized by UNOG Library

الوكالات المتخصصة ، لتكملة الجهود الوطنية . وتعمل حكومات كثيرة أيضا تحت وطأة ماليـــة شديدة ولا يمكنها زيادة قدرتها بسبب النقص في القوى العاملة المدربة والقيود المفروضـــة على زيادة التكاليف المتكررة في ميزانية الدولة . وفي عدد من البلدان خفف بعض الشـــيء من هذا القيد الرئيسي بواسطة مانحين ثنائيين من المنظمات غير الحكومية وبعض وكالات الأمم المتحدة التي تحملت جزءا من العبء المالي لادارة وتنفيذ عمليات الاغاثة بما في ذلـــك استخدام موظفين وطنيين أو دفع مرتبات حافزة ، غير انه بالنسبة لبعض المناطق دون الاقليمية الكثيرة الاصابة بالجفاف ينبغي للحكومات والمانحين معا أن يولوا بعض الاهتمام لفكرة انشاء قدرة احتياطية لعمليات الاغاثة تكون مكتفية ذاتيا من الناحيتين المالية والسوقية .

١٣٥ - ورابعا تشير المعلومات المتوفرة الى انه في حين ان ظروف الجفاف مستمرة بالنسبة للمنطقة ككل فان هناك تغيرات سريعة نسبيا في بعض المناطق المصابة بالجفاف ؛ فتسقـــط أمطار كافية في بعض الأماكن ، وتنتشر أحوال الجفاف في مناطق أخرى . وفي ظل هـــذه الأحوال الدائمة التغير تصبح الاستجابة السريعة والمرنة أهم ، وهناك حاجة عاجلة الـــى تعزيز الجوانب التالية للقدرة على الاستجابة ؛ على الصعيد الوطني أو دون الاقليمـــي ، نظم الانذار المبكر فيما يتعلق بالمحاصيل والأغذية ، ونظم الرصد لعمليات الطـــوارئ والاغاثة ؛ وتخطيط وادارة السوقيات ، والتوسيع العاجل للقدرة على التخزين في المناطـق الريفية النائية . وعلى الصعيد الدولي فانه الى جانب توسيع المرافق لتخزين المؤن الغذائية مقدما والاقتراض من مستودعات الأغذية القريبة توجد حاجة واضحة الى رصد مركزي لجميـــع شحنات الأغذية الواردة من الخارج (سواء أكانت معونة غذائية أو تجارية) من أجل تحسين جدولة شحنات الأغذية الى الموانئ الافريقية . ولمعظم هذه الموانئ قدرة محدودة علـــى التفريغ ، ويمكن لجدولة مستقبلية دقيقة لكميات ضخمة من الحبوب الغذائية اللازمة حـــتى منتصف عام ١٩٨٥ أن تساعد على التخفيف من تكدس الموانئ أو من النقص الخطير في المناطق الريفية . وقد يتطلب هذا مساعدة تقنية وقدر من تجميع القدرة والموارد التقنية فيما بيـــن منظمات الامم المتحدة المعنية وبعض الاعتمادات المالية . بيد انه اذا قورنت هذه النفقات بالحجم والقيمة الكبيرين لعمليات الاغاثة الحالية في المنطقة الافريقية فانها لن تســـاوى الا جزءا ضئيلا من الوفورات التي ستترتب عليها من حيث الوقت والجهد والخسائر المادية ، وستذهب الى مدى بعيد في تحقيق الأهداف الانسانية بطريقة أكثر فعالية .

١٣٦ - وخامسا فانه يوجد في عدد من البلدان الافريقية اتجاه لادماج التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ المتعلقة مع التخطيط المتوسط الأجل للانتعاش الاقتصادي ، ولكن هـــذه العملية بعيدة عن ان تكون كاملة وستحتاج الى دعم كبير . وتشمل العوامل التقنية الـــتي تحول دون التخطيط الفعال للأجل القصير والأجل الأطول على حد سواء نقص البيانـــات الاحصائية والقيود المتعلقة بالقوى العاملة والافتقار الى التنسيق الذي يعوق تكامـــل الاستعدادات والأهداف المتعلقة بالأزمة مع الأهداف الاقتصادية الطويلة الأجـــل . وان

Digitized by UNOG Library

أفضل مسار للعمل هو تعزيز القدرة الوطنية على التخطيط على جميع المستويات ، ولكن هذه عملية طويلة ومكلفة . ويمكن أن تكون مجالا ربما يمكن للمنظمات الافريقية الحكومية الدولية أن تقدم فيه مساهمة مباشرة بدعم من منظمات الامم المتحدة .

ثالثا - بعض الملامح الأطول أجلا للتكيّف في البلدان المتضررة

ألف - القضايا والسياسات داخل القارة الافريقية

١ - السياسة والتنظيم الاقتصاديان الشاملان

١٣٧ - كما تأكد في المذكرة الخاصة المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في افريقيا أعدها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا فان مجموعة السياسات المطلوبة من الحكومات الافريقية نفسها من أجل التصدى للأزمة واصلاح أوجه العجز الاقتصادى تختلف من بلد الى آخر . ومع ذلك فانه بالنسبة لمعظم البلدان الافريقية توجد حاجة مشتركة ومعترف بها على نطاق واسع وهي وضع سياسات اقتصادية لا تراعي الأولويات المختلفة لهذه البلدان فحسب بل تراعي أيضا الموارد الطبيعية والموارد المحلية والخارجية المتاحة .

١٣٨ - ومن الضرورى في هذا الصدد أن ينظر الى عملية التخطيط لا بوصفها قائمة مشتروات مؤلفة من مشاريع من أجل المانحين المحتملين ، بل بوصفها اطارا لحشد جميع الموارد بطريقة مطردة لزيادة انتاج السلع والخدمات من أجل استعمال السكان أساسا وكذلك بوصفها نشاطا لتحديد الأولويات للقطاعات وللقطاعات الفرعية . ولذا فانه كما أشير في المذكرة الخاصة فان السياسة الاقتصادية في اطار التخطيط الانمائي الشامل ينبغي أن تحدد بوضوح التدابير اللازمة لاعطاء الحوافز الملائمة للمنتجين في جميع القطاعات حتى يشارك جميع السكان بشكل كامل في جهود الانعاش والتعمير ، مما يعزز تنمية الموارد البشرية .

١٣٩ - وفيما يتعلق بالهياكل الوطنية المؤسسية والادارية وآليات الدعم ينبغي ملاحظة أن الافتقار الى الترتيبات الاجرائية الشاملة في مجال تقرير السياسة الاقتصادية واعداد الخطة والتنسيق بين الخطة والميزانية قد أدى في كثير من الأحيان الى اساءة تخصيص الموارد الضئيلة ، مما أثار بعض البلبلة والشك حول الأولويات الانمائية للحكومات كما تقدمها الأجهزة الحكومية المختلفة من خلال مناظير مختلفة . ولذا فانه من الضرورى للبلدان الافريقية أن تكفل تعزيز وتحسين هذه الهياكل والآليات حتى يمكن تحديد الأولويات بوضوح وتوفير ادارة فعالة للموارد المتاحة .

١٤٠ - وفضلا عن كفالة تقرير السياسة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادى الشاملين والسليمين يجب على البلدان الافريقية أيضا أن تكفل تنظيما وادارة أفضل وأفيد للمؤسسات والمرافق

Digitized by UNOG Library

العامة ، وبصفة خاصة في استخدام جميع المهارات المتاحة بطريقة أكفأ ، وتلافي النفقات غير الضرورية والباهظة . وبصفة أهم ينبغي ألا تظل المشاريع غير المنتجة سواء أكانت عامة أو خاصة ، عنصر استنزاف لاقتصادات البلدان الافريقية نظرا لشدة المشاكل الاقتصادية الراهنة .

١٤١ - وهناك مجال هام ينبغي التركيز عليه في سياق تحسين التنظيم وهو يتعلق بصيانة وسائل الانتاج ، بما في ذلك المعدات والطرق والمركبات والمباني العامة ، وبصفة أعم جميع الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي هذا الصدد ، ينبغي للحكومات الافريقية أن تكرس المزيد من الموارد الادارية وموارد الميزانية من أجل هذه الغاية حتى يمكنها زيادة كفاءة اقتصاداتها . وتبين بوضوح الاتجاهات الحديثة بين البلدان والمؤسسات المانحة انصرافها عن تمويل استثمارات اضافية بسبب عدم الصيانة أو عدم كفايتها . وفي المدى الطويل سيصبح هذا ضارا بوضوح بتدفق الموارد الى البلدان الافريقية ، وهناك مجال هام للتركيز عليه من أجل تحسين أساليب التنظيم هو الاستخدام المطرد للموارد الوطنية والحفاظ عليها .

١٤٢ - وأخيرا ينبغي أن تشكل الادارة المالية الأكثر تشددا ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالنفقات العامة ، جزءا من جهد الانعاش والتعمير ، والواقع أن ضخامة بعض النفقات العامة غير الانتاجية قد بلغت درجة كبيرة في كثير من البلدان الافريقية بحيث ينتظر أن يتسنى النجاح في تنفيذ سياسات التقشف صارم فيما يتعلق بالميزانية دون خفض الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية ، دون المساس بالفئات السكانية الرقيقة الحال .

Digitized by UNOG Library

٢ - القضايا القطاعية الرئيسية المتعلقة بالسياسة

(أ) الأغذية والزراعة

١٤٣ - يرجع أصل الأزمة الى وقت طويل يمتد الى فترة الاستعمار . بيد ان عقد السبعينات كان العقد الذى اتخذت فيه المشاكل الكامنة ابعادا خطيرة .

١٤٤ - ولدى أغلبية بلدان افريقيا الامكانات الكفيلة باعالة عدد من السكان يزيد كثيرا عن عدد سكانها ، لكن يوجد اختلال عام في التوازن بين معدلات نمو سكان هذه البلدان وقدراتها على التوسع في انتاج الأغذية لتلبية الطلب . فقد زاد الانتاج الزراعي ، في السبعينات بنسبة تقل عن اثنين في المائة سنويا (بلغت الزيادة نحو ٢ر١ في المائة في الحبوب الغذائية ، و ٢ في المائة في الجذور والدرنيات ، و ٣ في المائة في الماشية) . ويقابل ذلك زيادة مقدرة في الطلب على الأغذية نسبتها ٣ في المائة على الأقل . ولم تزد نسبة الانتاج المحلي من الأغذيه بسرعة أكبر من زيادة الطلب عليها الا في أربعة بلدان فقط طوال العقد . اما بالنسبة للمنطقة ككل ، فقد انخفضت القيمة المضافة للانتاج للفرد الواحد في الزراعة بنسبة تزيد عن ٥ر١ في المائة سنويا .

١٤٥ - وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية ، كان اداء الصادرات الزراعية غير كاف في وقت تميز بزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية التي تحتاج الى قدر كبير من النقد الأجنبي . وانخفضت حصيلة الصادرات الحقيقية من المحاصيل والماشية بنسبة ٢ في المائة سنويا في السبعينات ، بينما زادت واردات المنتجات الزراعية بنسبة ٩ في المائة تقريبا ، ووصل نصيب الأغذية في مجموع الصادرات الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠ . ومن الاضطرابات الهامة التي حدثت في هذه الفترة التقلبات الكبيرة في أسعار سلع التصدير الأساسية وفي حصيلة الصادرات . ومع هذه التقلبات ، خفضت قيمة القوة الشرائية للبلدان الافريقية المصدرة للسلع الزراعية الأساسية بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا منذ عام ١٩٧٣ بسبب الاتجاهات المعاكسة في العلاقات بين الأسعار وعدم القدرة على التوسع في حجم الصادرات . وقد أخذت القوة الشرائية تنخفض بصورة مطردة منذ عام ١٩٧٧ .

١٤٦ - وفي افريقيا جنوب الصحراء ، نجد أن امكانات الأرض الزراعية تجعلها قادرة على اعالة أكثر من ثلاثة أضعاف عدد سكانها في منتصف السبعينات . بيد ان ١٥ من بين ٤١ بلدا لا تستطيع توفير الغذاء لسكانها الحاليين من موارد أراضيها الخاصة دون تحسين التكنولوجيا . وكانت الزيادة في الأرض المنتجة بطيئة جدا ، أقل من ١ في المائة سنويا ، مع استعمال ١٠ كغ من الأسمدة فقط لكل هكتار من الأرض الصالحة للزراعة . وتوجد كذلك مساحات كبيرة لا تنتج انتاجا كافيا أو غير قابلة للاستعمال بسبب وجود آفات حاملة للأمراض مثل ذباب تسي تسي الذى يؤثر في نحو ١٠ ملايين كيلومتر مربع في ٣٧ بلدا .

../..

Digitized by UNOG Library

١٤٧ - ان تطوير تكنولوجيات محسنة ، لذلك ، أمر أساسي ، لاسيما في الحيازات الصغيرة المعتمدة على الأمطار وفي الزراعات الانتجاعية في النظم البيئية الهشة الموجودة بصورة معهودة في افريقيا . ولا يقل عن ذلك أهمية بالنسبة للبلدان الافريقية تنشيط برامج البحوث مع دعمها على النحو الملائم والاهتمام بصورة خاصة بالبحوث المعنية بالمحاصيل الغذائية التقليدية ، واتخاذ سياسات لحيازة الأراضي توفر الأمن للملاك وتشجع على اجراء تحسينات طويلة الأجل للأراضي . ويتعين على الحكومات أيضا تحسين تنظيم توزيع المدخلات الزراعية . ويمكن ان يكون تقديم المساعدة في مجال توفير الموارد من النقد الأجنبي ، من أجل كفالة توفر الواردات الأساسية للتنمية الزراعية ، من المساهمات الهامة المقدمة من المانحين .

١٤٨ - وتعتبر السياسات المتعلقة بموارد العمل مهمة أيضا في منظور أطول أجلا . ان القوى العاملة في القطاع الزراعي تنمو ببطء بالمقارنة بالنمو السكاني الشامل ، بينما تعتبر معدلات الهجرة من الريف الى الحضر مرتفعة اذ تبلغ ٦ في المائة سنويا ، مما يدل على سرعة التحضر . ونقص العمالة من القيود الحقيقية التي تعاني منها التنمية الزراعية في كثير من البلدان . وهناك اتجاه ، في افريقيا الى زيادة عدد النساء العاملات عن الرجال العاملين في مجال الزراعة ، ولكن ليست لديهن فرصة الحصول على الأرض أو يواجهن صعوبات في الحصول على القروض والمشورة الارشادية ، والمدخلات المادية . وهذا أيضا أمر يتطلب أن تنظر الحكومات فيه .

١٤٩ - اذا افترضنا ان الطلب على الأغذية يواكب النمو السكاني البالغ ٣ في المائة سنويا ، ونمو القوى العاملة البالغ ٣ر١ في المائة فقط (باستثناء آثار التغييرات الأخرى في مجالي السكان والدخل) ، فذلك يعني ضرورة زيادة انتاجية العمل بمعدل ٧ر١ في المائة على الأقل ، وهو معدل لا يمكن تحقيقه عادة مع استعمال التكنولوجيات الراهنة ، ولذلك ، يلزم اضفاء مزيد من الجاذبية على الحياة في المناطق الريفية من أجل الاحتفاظ باليد العاملة الكافية ، في المناطق التي تظل فيها الأراضي وفيرة نسبيا .

١٥٠ - هناك اعتبار آخر هو ان سياسات التسعير السابقة قد حولت معدلات التبادل التجاري المحلية في اتجاه معاكس للزراعة . وأحيانا كثيرة ، كانت هذه السياسات فيرة مواتية ، بصفة خاصة ، لانتاج محاصيل الأغذية . وكان تدخل الجهات شبه الحكومية في مجال التسويق ، وفرض الضرائب الزراعية ، ووضع الأسعار ذات الوجهة الاستهلاكية سببا ساعدا لسوء الأداء في القطاع الزراعي في عدد كبير من البلدان . كما أدت آثار تغيير أسعار صرف العملات الأجنبية الى تردي الأداء الزراعي في بعض الحالات . وتتفاقم هذه المشاكل في عدد كبير من البلدان بسبب القيود الادارية أو الهيكلية مثل صعوبات شراء المدخلات ، وعدم وجود الهياكل الأساسية اللازمة و/أو عدم كفاءة شبكات التسويق المحلية .

١٥١ - بيد ان عددا كبيرا من البلدان قد شرع ، منذ اعتماد خطة عمل لاغوس ، في سياسات تستهدف تصويب الاستراتيجيات الانمائية السابقة التي تنحو الى الوجهة الصناعية

Digitized by UNOG Library

والحضرية في المقام الأول . وتختلف الأولويات الممنوحة للقطاعات الفرعية المتنوعة بين بلد وأخرى ، عند وضع استراتيجيات جديدة ، بما في ذلك استراتيجيات قطاع الأغذية . على انه ، بصرف النظر عن التوليفة المحددة ، من الجوهري تكافؤ الانفاق العام المحلي في مجال الزراعة مع ما لهذا القطاع من أهمية في الاقتصاد .

١٥٢ — وفي بعض البلدان ، يلزم ايلاء القضايا الديمغرافية المزيد من الاهتمام . فقد أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات الهجرة من الريف الى الحضر ، في كثير من الأحيان ، الى تفاقم اختلال التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بالأغذية . لذلك ، يعتبر وضع سياسات يرتبط فيها النمو السكاني بأهداف التنمية ترابطا وثيقا ، أمرا أساسيا بالنسبة لكل بلد على حدة .

١٥٣ — وفي النهاية ، يجب مراعاة قطاع الحراجة في الاهداف ذات الأولوية في افريقيا ، ففي افريقيا ما يزيد عن ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات الاستوائية منها ٣ ملايين هكتار مستغلة . وتقدر ازالة الاحراج باربعة ملايين هكتار سنويا . ويجرى استنفاذ مساحات كبيرة من الشجرات المفتوحة وغابات السفانا ، التي تبلغ مساحتها ٥٠٠ مليون هكتار آخر ، للحصول على خشب الوقود وبسبب الزراعة المتنقلة وفرط الرعي . وتزرع سنويا مساحة تزيد قليلا عن ١٠٠ ٠٠٠ هكتار ، أي نحو ٣ في المائة من المساحة التي تتلف سنويا . وقد تدهورت تجارة المنتجات الحرجية في افريقيا فتحولت من فائض كبير حتى عام ١٩٧١ ، الى عجز يزداد تدريجيا ويبلغ نحو بليون دولار سنويا .

١٥٤ — يلزم اتخاذ اجراءات علاجية مشددة للحيلولة دون مزيد من التردي في البيئة ، وموارد الأرض والمياه ، والانتاجية الزراعية . فيجب زيادة اعادة التحريج ، بما في ذلك النطاقات الخضراء ومزارع خشب الوقود . ففي بعض المناطق يندر وجود خشب الوقود بالفعل ، بحيث يعترض البحث عنه سير الحياة العائلية . وسعره مرتفع جدا في مناطق أخرى مما يؤدي الى حدوث انخفاض في المعايير الغذائية يعزى لنقص في الخشب المستعمل في الطهي وليس لنقص الأغذية . وتتعطل حملات محو الأمية ومشاريع الاسكان الجماعي بسبب عدم توفر الورق وخشب البناء . ومع تناقص الاهتمام بهذا القطاع ، لا تتحقق امكانات القطاع في مجال التوظيف وتضيع المهارات النادرة في مجال الادارة . وتعتبر ازالة الاحراج عاملا يساهم في عملية التصحر وحالة الطوارئ التي تواجهها اجزاء من القارة في الوقت الحالي .

(ب) تنمية الموارد البشرية

١٥٥ — ما زال هناك نقص خطير في القوى العاملة الماهرة في أغلبية البلدان الافريقية ، بالرغم من الاستثمار الكبير في مجال التعليم والتدريب . وكما توضح عمليات الطوارئ والاغاثة ، فان حشد الامدادات والمعدات أسهل ، في أحيان كثيرة ، من ايجاد ما يكفي من الموظفين ذوي الخبرة لادارة وصيانة العمليات ، لاسيما في مجال الشؤون الادارية .

../..

Digitized by UNOG Library

١٥٦ - وفي المدى الأبعد ، سيؤدي هذا القصور فيما يتعلق بالوظائف الحاسمة والموظفين الرئيسيين في قطاعي الانتاج والخدمات ، الى الحد بصورة واضحة من سرعة الاصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، على مدى فترة تكيّف الاقتصادات الوطنية . ومع ذلك ، نجد ، في الوقت نفسه ان مجموعة كبيرة من المؤسسات التعليمية والتدريبية الافريقية أقيمت على مدى ٢٥ الى ٣٠ سنة مضت لكنها ، في كثير من الأحيان ، لا تستخدم استخداما كاملا لأسباب مختلفة ، منها عدم الاعتراف الكافي بمساهمتها في التنمية . ويعاني عدد كبير منها من عسر مالي شديد ، في الحالة الاقتصادية الراهنة ، وأغلقت أبوابها مؤقتا في بعض الحالات .

١٥٧ - تلزم جهود محددة لتطويع قدرة وكفاءة المؤسسات التعليمية الحالية في مجال التدريب لتكون أكثر استجابة للاحتياجات الملحة والأطول أجلا من القوى العاملة ؛ وجعلها أدوات تنفيذية أكثر للتنمية ؛ وتحويلها الى مؤسسات مكتفية ذاتيا من الناحية المالية حيثما أمكن . ان هذا هو السبيل الوحيد الى عكس اتجاه التدهور في القدرات التعليمية والتدريبية والملاحظ في عدد كبير من البلدان الافريقية في الوقت الحالي .

١٥٨ - لابد من أن تولي الحكومات ، بوجه عام ، اهتماما خاصا وعاجلا لتنمية الموارد البشرية ، التي هي جوهر الاصلاح والانعاش الاقتصاديين الفعالين . وينبغي أن يبقى تعزيز المؤسسات التعليمية والتدريبية ضمن الأولويات عند وضع سياسات التنمية الوطنية واطارها الهيكلي ، حتى تضع البلدان الافريقية أساسا للتنمية المعتمدة على الذات والمكتفية ذاتيا ، يقوم على المعارف والمهارات البشرية . وينطبق ذلك بصورة خاصة على ضرورة التزامن الوثيق بين قاعدة الموارد الطبيعية وسياسات الاستثمار الانتاجي من جهة ، وتنمية الموارد البشرية من جهة أخرى ، سواء على الصعيد الريفي والحرفي ، أو في مجال التجارة والصناعة . فكثيرا ما أدت أوجه القصور في التنسيق الى وجود اعداد كبيرة من الأشخاص المدربين ليس امامهم احتمالات وظائف حقيقية ، أو مستقبل حقيقي . وفي النهاية ، هناك فرص عمل عديدة جدا لم تستكشف ، لاسيما في القطاع الريفي ، حيث ظهر بالفعل زخم آثار الاهمال والتدهور .

١٥٩ - وينبغي ، في ضوء القيود الحالية المفروضة على الموارد ، لاسيما على الصعيد الوطني ، استعمال المؤسسات الاقليمية الى الحد الأقصى ، وتعزيز وتنويع هذه المؤسسات من خلال التعاون التقني والمساعدات الأخرى المقدمة من المجتمع الدولي . وبينما جرت مناقشة عدد كبير من القضايا منذ فترة ، فقد أضفت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحالية احساسا جديدا بالطابع الملح لضرورة ايجاد حلول عملية للمشاكل الحادة التي تواجهها افريقيا في هذا القطاع الأساسي من الموارد البشرية .

Digitized by UNOG Library

(ج) النقل والمواصلات

١٦٠ — يلزم اجراء تعديلات في هذا القطاع في أربعة مجالات أساسية هي :

(أ) تحسين تخطيط وادارة ورصد أنشطة النقل ؛

(ب) تحسين استخدام النقل البحرى ، والموانئ وشبكات النقل الجوى والنقل على الطرق والسكك الحديدية والبحيرات ؛

(ج) تجديد وتوسيع هياكل النقل الأساسية ؛

(د) التفاوض حول اتفاقات النقل العابر وتنفيذها بين بلدان كل من المناطق الفرعية ، فضلا عن اتفاقات النقل البحرى .

١٦١ — ومن المفهوم أن الأزمة الراهنة للامدادات الغذائية لا تخلق مشكلة نقل جديدة في المنطقة . بل انها تظهر ، بطريقة جذرية ، مواطن الضعف المزمنة في نظام لا يولد استجابات فعّالة لحالة من الطوارئ . والتعديلات على أية حال ضرورية ولا تعدو ان تزداد اتساما بطابع الالحاح نظرا لاحتمال استيراد كميات ضخمة من الأغذية في المستقبل القريب .

١٦٢ — وفي ضوء التجربة الأخيرة ، لابد لكل بلد من البلدان المعرضة لمواجهة نقص في الأغذية من زيادة الرقابة على خدمات النقل البحرى ، وتحسين اداء الموانئ واجراء مسح دقيق لطرقه الرئيسية لنقل الأغذية على نطاق كبير ، وهذا لا يتعلق بالهياكل الأساسية القائمة فحسب بل أيضا بأصلح طرائق النقل من الناحية الاقتصادية ، سواء كان ذلك بالسكك الحديدية أو على الطرق أو البحيرات أو الأنهار . وينبغي أن يزال من هذه الممرات الرئيسية في مواقع التوزيع في المناطق كل ما يعترض سير النقل ، وربما يعني ذلك القيام بأعمال رئيسية في الانشاء أو التعمير أو رفع المستوى أو التصليح . وربما يتعين أيضا توسيع الشبكات أو اعادة تنظيمها لتوثيق اتصالها بشبكات البلدان المجاورة .

١٦٣ — وفي معظم الحالات ، فان برامج تحسين الهياكل الأساسية هذه لن تكون واسعة وسكة التنفيذ الا بمساعدة من المانحين . على ان صيانة الهياكل الأساسية ، بعد استكمال الأعمال الرئيسية ، ينبغي اعتبارها من أولويات التمويل الحكومي ، وربما يتحصل جزء من هذا التمويل من فرض ضرائب على مستخدمي شبكات الطرق الرئيسية .

١٦٤ — وهناك اعتبار لا يقل أهمية عن ذلك وهو انشاء شبكة ثانوية من الطرق الفرعية تمتد من مراكز التوزيع الرئيسية الى المناطق الرئيسية المعرضة للجفاف .

١٦٥ — وينبغي لكثير من البلدان الافريقية زيادة اشتراكها في النقل البحرى من خلال مخططات تجميع البضائع وترشيد الملاحة ، وانشاء مجمعات للنقل البحرى للسوائب ومجالس للناقلين البحريين .

Digitized by UNOG Library

١٦٦ - ولا بد لكثير من البلدان الافريقية من القيام باستثمارات رأسمالية جسيمة لتطوير قدرات النقل البحري ومرافق المناولة المرفئية ، وشق وتحسين طرق النقل البري ، وشراء معدات وعربات السكك الحديدية ، وانشاء شبكات كافية لتخزين البذور والحبوب الصالحة للأكل . على انه يمكن زيادة الطاقة في جميع المجالات تقريبا من خلال تحسين تخطيط شبكات النقل وادارتها وصيانتها .

١٦٧ - وهناك أيضا حاجة الى ازالة الحواجز التي تعترض سبيل النقل العابر للامدادات من بلد الى آخر . ومن الواضح أن لكل بلد الحق في تطبيق أنظمة للدخول والحمرك لحماية مصالحه الخاصة ، ولكن ينبغي عدم وجود ممارسات تقييدية لا داعي لها . ولهذا أهمية خاصة بالنسبة للامدادات الغوثية في حالات الطوارئ التي يجري الآن التوصية بوضع مدونة عامة لقواعد السلوك بشأنها .

١٦٨ - وربما يكون من المفيد انشاء أفرقة دائمة للنقل في المناطق الفرعية تكون مسؤولة عن التخطيط المنهجي لجميع تدفقات السير في عمليات الاغاثة . وتقوم هذه الوحدات ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الوطنية والدولية والحكومية الدولية ، برصد كل من الأداء والتكاليف المتصلة بكافة وسائط النقل وبكل سلسلة من سلاسل الامداد . كما تضطلع بادارة سوقية في المناطق الفرعية ، وانشاء المشاريع من أجل الحصول على المساعدة من المانحين ، وتقييم الاحتياجات من المساعدة والتدريب التقنيين .

(د) القضايا البيئية

١٦٩ - ان تزايد ادراك الحاجة الى المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وضمان استمرار التنمية السليمة بيئيا حدا بالبلدان الافريقية الى الدعوة الى عقد مؤتمر افريقي حول البيئة على المستوى الوزاري ، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الوحدة الافريقية . ومن المتوقع أن ينعقد هذا المؤتمر في ١٩٨٥ وأن يضع توصيات ونهجا محددة . ومن المرتقب تقرير الأولويات ووضع برنامج اقليمي لمعالجة أخطر المشاكل البيئية وأشدها الحاحا ، ولا سيما تلك المتصلة بالأزمة في افريقيا ، مثل الجفاف ، والتصحر ، وادارة الموارد المائية ، من خلال تنفيذ المقررات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات في خطة العمل والوثيقة الختامية المعتمدتين في لاغوس .

١٧٠ - ويرتبط الاتجاه الطويل الأجل في انخفاض الانتاج الغذائي الفردي بتدهور البيئة . ومن الأهمية بمكان أن يجري أثناء هذه الفترة من اغاثة الطوارئ توليد واستخدام معارف عن قاعدة الموارد الطبيعية والاتجاهات في تطورها ، لا للتنبؤ بالكوارث فحسب ، بل أيضا لتفادي التنمية الهدامة بيئيا في المستقبل .

../..

Digitized by UNOG Library

١٧١ - ولا تستخدم افريقيا سوى جزء صغير من موارد المعادن والمياه والطاقة لديهـــا كعوامل تدخل في الانتاج الريفي . وينبغي التعجيل بتعبئة هذه الموارد تعبئة سليمة بيئيا . كما ينبغي استخدام انتاجية النظم البيئية على أساس الغلة المستمرة . وعملية التصحـــر التدريجي انما تنشأ أو تتولد بسبب اضطرار السكان الى الافراط في استغلال الأرض ، ومن ثم يجب التصدي لها بأسرع ما يمكن . وينبغي التركيز على حفظ التربة والغابات . ومن العوامل الأخرى ذات الأهمية البالغة الأمراض المستوطنة (عمى الأنهار وداء المثقبيات) الـــتي أدت الى نقص في استغلال المناطق الرطبة . وسيلزم جهد كبير لمكافحة هذه الأمراض وتنظيم توطين السكان توطينا رشيدا في هذه النظم البيئية شبه الرطبة ، وذلك في اطار الاستراتيجية الافريقية للاعتماد على الذات .

باء - الدعـم الخارجـــي

١ - التجارة الخارجية

١٧٢ - أدى الانتكاس العالمي الأخير وكذلك ، في بعض الحالات ، الانخفاض في ناتـــج المحاصيل القابلة للتصدير على أثر الجفاف الى تضاؤل شديد في حصائل جميع البلـــدان الافريقية تقريبا من القطع الأجنبي . وتلزم تدابير عاجلة وكذلك طويلة الأجل لتحسين حصائل الصادرات واداء قطاع السلع الأساسية ، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للقطع الأجنبي بالنسبة لمعظم الاقتصادات الافريقية . ويمكن أن يشكل استعراض صارم لسياسات التصدير جـــزءا لا يتجزأ من البرامج الوطنية لاعادة التأهيل والتنمية .

١٧٣ - وتتصل ترتيبات التمويل التعويض اتصالا مباشرا بمشاكل حصائل الصادرات المتعلقة بالأزمة . ويمكن زيادة المنافع المستمدة من هذه المصادر في اطار القواعد والأنظمة الحاليـة من خلال : (أ) المساعدة التقنية لزيادة الاطلاع على عملياتها وتيسير تقديم الطلبـــات للحصول على تعويض ، (ب) التعجيل بتجهيز الطلبات المقدمة للحصول على تعويض ثـــم تقديم المدفوعات ، (ج) التعويض عن الصعوبات التي تواجه في تغطية التكاليف المحليـــة للمشاريع الهامة بسبب نشوء خسائر خارجية في الايرادات الحكومية .

١٧٤ - وبالاضافة الى التدابير التي سبق لصندوق النقد الدولي أن اتخذها فيما يتعلـق بمرفقه للتمويل التعويضي ، ربما يكون من المناسب ، نظرا للأوضاع الصعبة السائدة حاليـا في كثير من البلدان الافريقية ، تكييف شروط التسديد مع قدرة البلدان المعنية على الدفع . وفي هذا الصدد ، قامت ، منذ الربع الأول من الفترة الممتدة من ١٩٨٢ الـــى ١٩٨٤ ، ١١ بلدا من البلدان المصنفة حاليا كبلدان معتمدة على المعونة الغذائية و/ أو كبلـــدان متأثرة بالجفاف بتسديد مدفوعات بصدد مسحوباتها السابقة من مرفق التمويل التعويضـــي بمقدار ١٩٫٥ مليون من حقوق السحب الخاصة .

../..

Digitized by UNOG Library

١٧٥ - ومما يشجع في اتفاقية لومي اعتزام ادراج قضايا تتعلق بالتعاون والمعونة على المستوى الاقليمي لمكافحة الجفاف والتصحر . وان اضافة سلع جديدة ، بما في ذلك البضائع المجهزة في نظامي ستابيكس وسيزمين على السواء ، ربما تكون أيضا خطوة هامة لا في اطار الأزمة الراهنة فحسب بل أيضا بالنسبة للاعتبارات الأطول أجلا . على أن توليد مصادر اضافية للتمويل أو ايجاد أنواع بديلة من المساعدة للبلدان التي تواجه حالة حرجة أمر ذو أهمية خاصة ، فيما يبدو ، بالنسبة لنظام ستابيكس .

١٧٦ - وربما تود أيضا بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، والبلدان الاشتراكية المتقدمة استقصاء امكانية انشاء آليات للتمويل التعويضي لخفض النقص في نصيب كل منها من صادرات افريقيا . وعلاوة على ذلك ، ربما تستفيد البلدان الافريقية المتأثرة بالجفاف استفادة كبيرة من التبكير في اختتام المناقشات الجارية الرامية الى زيادة مرافق التمويل التعويضي .

١٧٧ - وربما يعود ما يلي أيضا بالفائدة على البلدان المتأثرة في مجال التجارة الخارجية :
(أ) زيادة المساعدة في ممارسات شراء الواردات ، وخاصة الواردات من الأغذية ؛
(ب) تكثيف الجهود لتيسير التجارة داخل المنطقة ، بما في ذلك السلع الغذائية ؛
(ج) تعزيز الاتفاقات بين البلدان المتقدمة المستوردة للسلع الأساسية والبلدان الافريقية المصدرة في الحالات المتأزمة بغية دفع أسعار مجزية نظير ضمان الامدادات .

١٧٨ - وفي المدى الطويل ، ينبغي أن يكون الهدف تقوية قطاع السلع الأساسية الافريقية . وبين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، تلقت افريقيا ١٤ في المائة من مجموع القروض المقدمة من البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية والمخصصة للزراعة . ويمكن زيادة هذه الموارد من خلال زيادة نصيب الزراعة الافريقية من برامج البنك الدولي القائمة وكذلك من خلال حصولها على نصيب ملائم من أي تمويل اضافي يخصص لافريقيا . ويمكن أن يتمثل مصدر آخر للتمويل لهذا الغرض في الحساب الثاني للصندوق المشترك الذي سبق أن أعلن عن تبرعات كبيرة له . وعليه يمكن النظر في استخدام هذه الأموال في وقت مبكر ، ولا سيما لتنفيذ المشاريع المعدة بالفعل لسلع أساسية شتى تهم البلدان المنكوبة بالجفاف في افريقيا . وعلاوة على ذلك ، فان بدء تشغيل الصندوق المشترك والنجاح في عقد اتفاقات دولية بشأن السلع الأساسية أو اعادة التفاوض عليها ، بما في ذلك وضع احكام اقتصادية كافية لخفض تقلبات الأسعار المفرطة وغيرها من التدابير الانمائية ، من شأنه أن يؤدي الى تقوية وتثبيت قطاع السلع الأساسية ، ومن ثم تعزيز قدرة البلدان الافريقية المتأثرة على مواجهة صعوباتها مستقبلا . وتشمل المجالات الأخرى التي ترمي الى أن تقوّي لا قطاع التصدير وحده فحسب بل أيضا الاقتصاد بوجه عام تنمية مهارات التسويق ، وزيادة تجهيز السلع الأساسية في البلدان المنتجة ، وتخطيط واحتياز التكنولوجيا . ويمكن ، عند الاقتضاء ، توسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم ليشمل

Digitized by UNOG Library

جميع السلع الأساسية الهامة . وينبغي أيضا توجيه عناية لتطوير المنتجات غير التقليدية من أجل التصدير .

١٧٩ - وأخيرا ربما توفر الأوراق المالية المتصلة بالسلع الأساسية موردا ماليا محتملا للبلدان ، وخاصة تلك التي يتعذر عليها الوصول الى أسواق رأس المال الدولية ، بما في ذلك بعض البلدان المعتمدة على المعونة و / أو المتأثرة بالجفاف . ورغم بطء تنفيذ هذه الأوراق المالية حتى الآن ، يمكن بذل جهد جديد يرمي الى تعزيز فائدة هذه الصكوك المالية بمساعدة المنظمات الدولية المختصة . كما أن حقوق استغلال الموارد السلعية في هذه البلدان يمكن أن تمثل صكا قابلا للتفاوض من أجل تحسين امكانية الوصول الى التمويل .

../..

Digitized by UNOG Library

٢ - الدين الخارجي

١٨٠- قدر دين افريقيا الخارجي من جميع المصادر في نهاية عام ١٩٨٣ بحوالي ١٢٠ بليون دولار . وبلغ المنصرف من الديون المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ١٠٧ بليون دولار من هذا المجموع ، في حين قدرت الديون القصيرة الأجل بمبلغ ١٣ بليون دولار . وقدر معدل النمو السنوي في مجموع المنصرف من الديون على مدى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ بحوالي ١٨ في المائة في المتوسط : ويفوق ذلك الى حد بعيد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أو الصادرات . وحدثت تحولات هامة خلال هذه الفترة في تكوين الديون ؛ فانخفض بحلول عام ١٩٨٣ مجموع حصة الديون غير المصرفة المقدمة بشروط تيسيرية الى ٣٦ في المائة (بالمقارنة بنسبة ٤٥ في المائة في ١٩٧٥) . ونظرا لتشديد شروط الاقراض عامة وركود حركة الصادرات ، ازدادت نسبة خدمة الدين من ١١ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ٢٢٫٤ في المائة بحلول ١٩٨٣ .

١٨١- ومن المتوقع أن تزداد مدفوعات خدمة الدين خلال الأعوام القليلة القادمة بسرعة أكبر ، ويرجع ذلك جزئيا الى حلول موعد سداد المدفوعات الضخمة المستحقة نتيجة لاعادة جدولة الديون في السنوات الأخيرة . ومن المرجح ان تصل مدفوعات خدمة الدين التي بلغت ٨ بليون دولار في المتوسط خلال الثمانينات الى ضعف هذا الرقم خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٨٧ . ونظرا لعدم تحقيق نمو جوهري في احمالي المنصرف ، فربما تؤدي التزامات خدمة الدين المرتفعة الى صافي تحويل سلبي من البلدان الافريقية المستوردة للنفط على مدى أعوام عديدة قادمة .

(أ) دواعي تخفيف أعباء الديون

١٨٢- نظرا للصعاب التي تعترض سبيل زيادة الصادرات في الأجل المتوسط ، سواء بسبب القيود على العرض أو ضعف احتمالات نمو الطلب وتحسين أسعار السلع الأساسية ، فهناك دواع قوية للتوفيق بصورة أوثق بين التزامات خدمة الدين بالنسبة للبلدان الافريقية وقدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات .

(ب) عناصر برنامج لتخفيف أعباء الديون

١٨٣- يمكن أن يتخذ تخفيف أعباء الديون التي تتحملها البلدان الافريقية أشكالا عديدة بما في ذلك الغاء الدين ، والاعفاء من مدفوعات خدمة الدين لفترة معينة واعادة احتساب الديون الحالية المقدمة في اطار المساعدة الانمائية الرسمية على أساس شروط ميسرة لدرجة أكبر . بيد أنه ينبغي ادراك أن عنصر الدين غير المصرف الذي

Digitized by UNOG Library

يمكن أن يخضع لقرارات الحكومة صغير نسبيا : اذ تستبعد منه ، على سبيل المثال ، الديون المتعددة الأطراف بما في ذلك المدفوعات المستحقة لصندوق النقد الدولي ، والمدفوعات المتأخرة المتراكمة . والديون المستحقة للكيانات الخاصة . ويمكن وضع برنامج يقوم على قاعدة عريضة ويتألف مما يلي لمعالجة هذه المشكلة :

(أ) تخفيف أعباء الدين فيما يتعلق بالديون الرسمية ؛

(ب) تغيير شروط التعاقد على ديون اضافية متعددة الأطراف ؛

(ج) تحسين اطار اعادة تنظيم الديون ؛

(د) تحسين ادارة الديون .

'١' تخفيف أعباء الديون التي تتصل بالمساعدة الانمائية الرسمية الثنائية

١٨٤- من المتوقع أن تصل قيمة خدمة الدين المستحقة على البلدان غير المستوردة للنفط في نهاية عام ١٩٨٢ والمتعلقة بالديون المقدمة في اطار المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية الى ٠ر١ بليون دولار في السنة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ . ويمكن أن تتخذ تدابير التخفيف من أعباء الديون التي تتحملها البلدان الافريقية أشكالا عدة . ويوفر قرار الأونكتاد ١٦٥ (د-٩) الاطار المتاح أكثر من غيره لاتخاذ نطاق عريض من التدابير الملائمة لأقل البلدان الافريقية نموا وغيرها من البلدان الافريقية الفقيرة . وسيؤدى تنفيذ هذا القرار ، وخاصة من قبل البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى تخفيف اضافي جوهرى في الأعباء التي تتحملها البلدان الافريقية . ويمكن أن تشمل التدابير الاضافية تحويل جميع الديون الحالية المقدمة في اطار المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية والمستحقة على أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المتأثرة بالأزمة الحالية الى منح .

'٢' الدين المتعدد الأطراف

١٨٥- في حين أسفرت القروض المقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف عن مستويات هامة من التدفقات الصافية الى البلدان الافريقية باعتبارها مجموعة ، أدت الشروط العامة لمجموع الديون المتعددة الأطراف الى زيادة قيمة خدمة الديون المتعددة الأطراف على المبالغ المصروفة في حالة عدد متزايد من البلدان في افريقيا . ولما كانت الديون المتعددة الأطراف لا تخضع على ما يبدو لاعادة التنظيم ، فان خدمة الدين تشكل عنصرا غير مرن من عناصر الالتزامات الخارجية لهذه المؤسسات ، ومصدرا للتشدد المتزايد في ادارة الدين الخارجي . ويمكن التخفيف من هذا

Digitized by UNOG Library

التشدد اذا قدمت المؤسسات المالية الانمائية المتعددة الأطراف بسنة أكبر بكثير من قروضها على شكل مساعدة برامجية تيسيرية ، ترتفع فيها تكاليف التحويل المحلية والمتكررة الى حد أكبر .

'٣' اطار اعادة تنظيم الديون

١٨٦- كان أكثر من ثلاثين من حالات اعادة الحدولة الأربعين التي تمت في منتدى باريس منذ عام ١٩٧٩ ، يتعلق بأربعة عشر بلدا افريقيا . وتوحي الحاجة الى تكرار عملية اعادة الحدولة بأن الاطار الذي توفره منتدى باريس لم ينجح في اعطاء المهلة اللازمة التي يمكن خلالها تحقيق التكيف والاصلاح المالي الفعال وزيادة القدرة على خدمة الدين في المستقبل . ومن الحلول الممكنة في هذا الصدد اجراء عملية اعادة الحدولة في المستقبل على أساس متعدد السنوات ، وقيام منتدى باريس ، فيما يتعلق بالبلدان الافريقية المتأثرة بالازمة الحالية وغيرها من البلدان الفقيرة ، بالنظر في توحيد جميع المدفوعات المستحقة على مدى الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ واعادة جدولتها على فترة ١٥ سنة مع فترة سماح مدتها ١٠ سنوات .

'٤' تحسين ادارة الديون ومراقبة الديون

١٨٧- يفتقر العديد من البلدان الافريقية الى الأجهزة الملائمة لمراقبة وادارة الدين الخارجي . وتقوم منظمات دولية متعددة بتقديم مساعدة استشارية قيمة فيما يتصل باعادة جدولة الديون وبرامج التكيف الهيكلي الجارى تنفيذها في العديد من البلدان المتأثرة حاليا بالأزمة . ويحتاج الأمر الى تقديم المزيد من المساعدة التقنية للبلدان الافريقية لتحسين قدرتها على ادارة ديونها ، بما في ذلك تحسين جمع ومراقبة الاحصاءات المتعلقة بالديون . وينبغي أن تولى برامج تحسين ادارة الفروض على الصعيد الوطني اهتماما خاصا للشروط التي يجرى على أساسها التعاقد على ديون اضافية ولأوجه الاستفادة منها .

٣ - التدفقات المالية

١٨٨- تبرز التقارير والتحاليل المستقبلية للأزمة الاقتصادية في افريقيا الأهمية الحاسمة لزيادة تدفقات التمويل الميسر للبلدان التي تحدق بها الصعاب في المنطقة. وتحتاج هذه البلدان الى هذا النوع من المساعدة لتنفيذ برامج الانتعاش والاصلاح الفورية والخطط الطويلة الأجل لتحقيق التكيف الهيكلي لاقتصاداتها ونمط تنميتها . ومن الضروري على وجه الخصوص التخفيف بصورة جوهرية من صعوبات ميزان المدفوعات

../..

Digitized by UNOG Library

التي يواجهها العديد من هذه البلدان نظرا لأن قدرتها الخاصة على زيادة حصيلة صادراتها تتعرض لقيود شديدة نتيجة لمشاكل توفير الامدادات للأسواق وتقلبات الطلب فيها . ولا أمل لهذه البلدان في استيراد الآلات والعدد اللازمة للانتعاش والتنمية الا عن طريق القروض " الميسرة " الطويلة الأجل (أو المنح) .

١٨٩- ومما يذكر في هذا الصدد ، ان التسهيلات التي يوفرها صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بمشاكل ميزان المدفوعات الافريقية قد ساعدت الى حد بعيد عددا من البلدان وخاصة فيما يتصل بالدين الخارجي . بيد أن الأمر يحتاج الى مزيد من المساعدة لكي تحقق هذه البلدان هدفها الأساسي وهو دعم قدرتها الانتاجية الحالية وازالة الاختناقات التي تعوق عملية التنمية ، بما في ذلك القيود الصارمة التي يتعرض لها استيراد معدات صيانة وسائل النقل وغيرها من المعدات الضرورية . ولهذا السبب ، ينبغي ايلاء المزيد من العناية لنداء وزراء المالية الأفارقة باتاحة فترة تكيف أطول من الفترة التي يفكر فيها حاليا صندوق النقد الدولي ، وشروط أكثر مرونة لتخفيض العوائق التي تعترض سبيل تدفق التمويل ومد فترات السداد . ويمكن أيضا أن تنظر كل من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية في تحمل نصيب أكبر في تمويل التكاليف المحلية والمتكررة للمساعدة على زيادة فعالية برامج الانتعاش .

١٩٠- وفيما يتعلق بالتمويل الأطول أجلا ، سبق تقديم العديد من المقترحات بشأن طرق ووسائل زيادة المتاح من التمويل الميسر ولاسيما عن طريق المؤسسات الافريقية مثل صندوق التنمية الافريقي وعن طريق الوكالات الدولية أيضا ولاسيما البنك الدولي . وهذه المقترحات ذات أهمية خاصة في سياق تنفيذ برنامج العمل المشترك المقترح للبنك الدولي من أجل افريقيا جنوب الصحراء .

١٩١- ومن المسلم به على نطاق واسع حاليا ان معظم البلدان الافريقية قد شرعت أو هي بصدد الشروع في تنفيذ سياسات ترمي الى اعادة التوازن الاقتصادي والمالي ، والى تنظيم استغلال الموارد المالية بصورة أكثر حزما عن طريق تخصيصها بقدر أكبر من الفعالية ، والاضطلاع بوجه عام بعملية التكيف المضنية . وتحتاج هذه البلدان لتنفيذ هذه التدابير الى دعم أقوى من شركائها في التنمية على أن يبدأ ذلك بزيادة التمويل الميسر . والدعوة مستمرة لقيام البلدان المانحة ببذل أقصى الجهود لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لافريقيا ، وخاصة لأقل البلدان الافريقية نموا البالغ عددها ٢٦ بلدا ، في سياق تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر . وينبغي أيضا زيادة الدعم المالي المقدم للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى تتمكن هاتان المؤسستان من تخصيص المزيد من موارد المؤسسة الانمائية الدولية ومن حقوق السحب الخاصة على التوالي للبلدان الافريقية .

Digitized by UNOG Library

١٩٢- وأخيرا ، ينبغي استكمال التجديد الثاني لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في أقرب وقت ممكن نظرا للدور الهام الذى يضطلع به الصندوق في اصلاح وتطوير القطاع الزراعي . وفي نهاية المطاف ، فانه ما لم يوفر دعم مالي قوى لافريقيا في الأجلين القصير والطويل ، فلن تسفر الجهود الباسلة التي تبذل حاليا في العديد من البلدان الافريقية عن النتائج المتوقعة ، على الأقل في المستقبل المنظور. وبدلا من ذلك ، ستظل أوجه القصور الاقتصادى الهيكلي قائمة وستؤدى الى اطالة أمد الأزمة الحالية .

Digitized by UNOG Library

رابعا - خاتمة

١٩٣ - يشير الاستعراض الوارد اعلاه للازمة في افريقيا بوضوح الى تزايد التصميم على تلافي حدوث الكوارث الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للبلدان الافريقية وذلك من خلال الجهود المشتركة المنظمة للدول الافريقية والمجتمع الدولي . وتنصب هذه الجهود الجارية الان على كل من احتياجات الطوارئ والاحتياجات والموضوعات الاطول اجلا .

١٩٤ - ومع ذلك فما زالت الحالة غير مستقرة بوجه عام . فقد حدثت تغيرات في عدة مناطق افريقية دون اقليمية ، بعضها ذو طبيعة حرجة ، وبصفة خاصة في مجالات الاحتياجات من الاغذية المستوردة ، والنقل والتوزيع ، والصحة والتغذية .

١٩٥ - ونتيجة للجهود النشيطة التي بذلت في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ لمواجهة الاحتياجات الغذائية ، فان مقدار المعونة الغذائية الذى اطن عن التبرع به قد غطى حوالي ٩٠ في المائة من الاحتياجات التقديرية . ومن المفترض ان ستكون هناك حاجة الى مزيد من الجهود خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، حيث ان الجفاف يضر من جديد بمجموعة من البلدان في المنطقة . وعلاوة على ذلك ، يبدو من غير المحتمل ان يتمكن عدد من البلدان من بلوغ اهداف الاستيراد عن طريق المشتروات التجارية بسبب القيود المفروضة على القطع الاجنبي ، ولذلك يوصى بمواصلة التقييم .

١٩٦ - وفي منتصف ايلول / سبتمبر ، اشارت المعلومات المتاحة الى توقعات بضعف المحاصيل والى ارتفاع الاحتياجات من الواردات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ بالنسبة الى ١١ بلدا من بين الـ ٣٦ بلدا التي يشملها هذا الاستعراض . وفي حالة هذه البلدان الـ ١١ قدر اجمالي الاحتياجات من واردات الحبوب بمبلغ ٩ر٦ مليون من الاطنان (بما في ذلك عجز هيكلي في واردات المغرب يبلغ ٩ر٢ مليون طن) . وقدرت الاحتياجات من المعونة الغذائية لمواجهة اوجه النقص غير الطبيعية في الاغذية في هذه البلدان الـ ١١ بمبلغ ١ر٢ مليون طن . ومن المتوقع ان ترتفع الارقام الواردة اعلاه بدرجة كبيرة ، نتيجة لضعف محاصيل نهاية العام بالنسبة لعام ١٩٨٤ ، في بلدان اخرى من المنطقة .

١٩٧ - ومازال نقل لوازم الاغاثة وتخزينها وتوزيعها يشكل الصعوبة الرئيسية ، ولا سيما بسبب عدم كفاية الاستعدادات ووجود اوجه نقص في التخطيط السوقي والادارة ذاتها حيث تعتبر صيانة قدرة وسائل النقل القائمة جزءا هاما . ونظرا للنطاق الواسع لشحنات المعونة الغذائية ، فان دعم المانحين القوى المتواصل ضرورى في هذا القطاع، وبصفة خاصة في مجال توفير المعدات وقطع الغيار وخدمات السوقيات والمساعدة التقنية، وزيادة سعة اماكن التخزين وزيادة المنح النقدية بالنسبة للنقل الداخلي . والاحتياجات

Digitized by UNOG Library

التي تم تحديدها هي احتياجات ضخمة تبلغ ٥٤ مليونا من الدولارات . ومن الامور المهمة أيضا التعاون على المستوى دون الاقليمي في مسائل النقل ، وبصفة خاصة بين البلدان الساحلية والبلدان غير الساحلية .

١٩٨ - وما زالت المجالات الطارئة الاخرى مثل الصحة والتغذية والمجالات الاخرى في مجالات متأزمة كما كانت منذ أشهر قليلة مضت . وفي حين أن مؤسسات الامم المتحدة قد ضاعفت من جهودها في مجال التغذية الاضافية والاجراءات الصحية للابقاء على الحياة بالنسبة لأضعف الفئات ، ما زال هناك الكثير من الاحتياجات التي ينبغي تغطيتها . وتقدر الفجوة الباقية بالنسبة للاحتياجات الصحية والغذائية في ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٤ بمبلغ ٣٧٧ مليون دولار ، ويشتمل هذا المبلغ على التقديرات المتدنية غير الكاملة والتي تبلغ ٣٧٠ مليون دولار للتعمير ولانعاش أهم الهياكل الصحية الاساسية في بعض البلدان التي تواجه أحوالا خطيرة . ويعتبر المزيد من التقييم ضروريا . وينبغي ، في التخطيط للتعبئة لعمليات الاغاثة واسعة النطاق وأيضا في أنشطة التعمير والانعاش طويلة الاجل ، الأخذ بعين الاعتبار ،على نحو كامل ، دور المنظمات غير الحكومية والهيئات الخيرية في الدعم الهام الذي لا غنى عنه ، وكذلك قدرتها على الاستجابة المرنة السريعة .

١٩٩ - ويعاني الكثير من البلدان من خسائر كبيرة في الثروة الحيوانية . وينبغي ، على المدى القصير ، تركيز الجهود على حماية القطعان الباقية والحفاظ عليها في حالة جيدة . كما ينبغي ، حسب الاقتضاء ، التخطيط بعناية لعمليات تحصين حجم القطعان وتنفيذ هذا التحطيط بأقل تأخير ممكن . وينبغي أيضا للسياسات الوطنية المتعلقة بالماشية ، على المدى الطويل ، أن تؤيد وتشجع المحافظة على قطعان الماشية على مستوى يتناسب مع المراعي المتوفرة ، ولا سيما في البلدان المعرّضة للجفاف .

٢٠٠ - ومن الحوانب الخطيرة في الازمة الاجتماعية الاقتصادية الافريقية نزوح السكان . وقد تناول المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا مسألة تأثير اللاجئين على البلدان الافريقية وأرسى الاساس لمعالجة احتياجاتهم ومشاكلهم في اطار برامج التنمية الاطول أجلا ، التي وضعتها بلدان الملجأ بمساعدة من موظفية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وما زال هناك أعداد كبيرة من الاشخاص تقدر بما يزيد على ٧ر٥ مليون نسمة تركوا منازلهم وأراضيهم في المناطق الريفية بحثا عن الغذاء والماء والعمل ، وغير ذلك من الاحتياجات البشرية الاساسية . وهناك نسبة صغيرة منهم فقط مسجلة او تعيش في المخيمات . والمطلوب على وجه السرعة القيام بتقييم للسكان النازحين نتيجة لحدوث الجفاف . ومن الامور الملحة أيضا بالنسبة لهؤلاء الناس ادماج أهداف الاغاثة الطارئة والانسانية مع خلق الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية وأهداف التنمية الريفية طويلة الاجل .

Digitized by UNOG Library

٢٠١ - ويتزايد حاليا الاعتراف بأهمية الاستعداد لمواجهة حالات الجفاف الطارئة . وقد أنشأ العديد من البلدان أو عزز آليات وسياسات وطنية بهدف تخطيط وتنسيق جهود الاغاثة ، وتحسين عمليات تعبئة الموارد ، وزيادة الاستفادة من نظم التكهن بالحالة الجوية والتكهن بالمحاصيل وغيرها من نظم الرصد . وسوف تتطلب هذه الجهود مساعدات تقنية ومالية متواصلة ، ويمكن في هذا الصدد ، أن تؤدي منظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري ، وخاصة المنسقون المقيمون ، دورا هاما . وبالاضافة الى ذلك ، فانه ينبغي استخدام تجربة المنظمات الحكومية الدولية الافريقية وقدراتها التقنية والفرص العديدة المتاحة للتعاون دون الاقليمي استخداما كاملا . فهذه المؤسسات تستطيع في العديد من الحالات أن تساعد على تقديم أطر متماسكة لاعادة الهيكلة والتنمية .

٢٠٢ - وفيما يتعلق بامدادات المياه ، فانه ينبغي مواصلة الاتجاهات الحالية لتنفيذ برامج متعددة الاغراض وصغيرة الحجم حيث أنها تعالج أكثر المحالات خطورة ، وخاصة الانتاج الغذائي عن طريق عمليات الري الصغيرة الحجم ، والصحة ، والتغذية ، والماشية ، والطاقة . وقد قدمت الموارد التي أتاحها برنامج الامم المتحدة الانمائي بعد تصفية الصندوق الاستئماني لعمليات الطوارئ التابع للامم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، دعما هاما في هذا المجال ، وهناك حاجة الى المزيد من الموارد لتوسيع نطاق تلك البرامج .

٢٠٣ - وتولي أيضا البلدان الافريقية ومجتمع المانحين ، في معالجتهم لحالات الطوارئ الحالية ، اهتماما متزايدا للاحتياجات الهيكلية الطويلة الاجل . ويمثل تقرير البنك الدولي الاخير ، المعنون " نحو تنمية متواصلة في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء : برنامج عمل مشترك " اطارا مفيدا للعمل المتضافر . وتقع المسؤولية الاساسية على عاتق الحكومات الافريقية ذاتها ، وخاصة في مجالات : (أ) وضع برنامج وطني متماسك وواقعي من أجل التعمير والتنمية ؛ و (ب) تحسين ادارة الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المتاحة على نحو ملائم ، وتقديم حوافز سعرية مناسبة للمنتجين ؛ و (ج) تطوير عملية تنظيم المشاريع في كل القطاعات الاقتصادية .

٢٠٤ - وفي حين يعتبر من الضروري والملح أن تتخذ الحكومات الافريقية المجموعة المذكورة أعلاه من التدابير الوطنية ، فانه من المهم كذلك تكملتها بدعم دولي مناسب في المجالات المترابطة لتصدير السلع الاساسية والديون الخارجية والتدفقات المالية . وينبغي جعل آليات التعويض القائمة مرنة الى أقصى حد ممكن ، بالنظر الى حاجة البلدان الافريقية في الوقت الحاضر ، الى موارد للتعمير واعادة الهيكلة . علاوة على ذلك ، ينبغي أن يبذل الدائنون الثنائيون جهودا اضافية تهدف الى التخفيف من عبء الدين ، وذلك عن طريق جملة امور منها وضع برامج جديدة لاعادة الجدولة ، والغاء مدفوعات خدمة الدين خلال فترة زمنية متفق عليها .

Digitized by UNOG Library

٢٠٥- ومن الاساسي ، كما يدعو الى ذلك تقرير البنك الدولي ، أن يضع مجتمع المانحين استراتيجيته الرامية الى التخفيف من عبء مدفوعات خدمة الدين للبلدان النامية داخل الاطار الاوسع نطاقا المتمثل في احتياجات البلدان المتضررة من الموارد . واذا أريد أن تنفذ البلدان الافريقية برامج كبرى تدخل في نطاق سياسة الاصلاح ، فانه ينبغي أن تتوفر المساعدة المالية المناسبة ، الثنائية منها والمتعددة الاطراف حتى يمكن تحسين قدرة البلدان على الاستيراد وسد الثغرات المتعلقة بالوفورات والتي تعتبر ضرورية للانتعاش واعادة التأهيل الاقتصاديين .

٢٠٦- وأخيرا فان حزءا كبيرا مما تمت مناقشته في هذا الاستعراض قد ذكر من قبل . فقد اجريت خلال السنوات الخمس الاخيرة عدة دراسات ودراسات استقصائية رئيسية عن اسباب الحالة المتأزمة في افريقيا وعن طرق معالجتها . وقد عبّر رؤساء الدول الافريقية جماعيا عن آرائهم في بيانات وثيقة الصلة بالموضوع مثل خطة عمل لاغوس . وان هذه الجهود المبذولة لتحليل المشاكل المحدقة بافريقيا ولوضع استراتيجيات للتغلب عليها قد أضافت الكثير لحصيلة المعرفة والتبصر ، فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن ينتقل بها الافريقيون من حالة الاعتماد على الغير الراهنة الى الاعتماد الذاتي والاكتفاء الذاتي . وكما هو مذكور في تقرير البنك الدولي ، فانه يوجد حاليا اطار حظي بتوافق الآراء لكل أبعاد الازمة . اذ تتفق جميع الاطراف المعنية على " ان القرارات السياسية الواجب اتخاذها لن تكون سهلة وان كانت ملحة حاليا " .

٢٠٧- ومن الضروري الآن الانتقال من مرحلة التفكير الى مرحلة اتخاذ اجراءات ملموسة . وينبغي ، في هذه المرحلة الانتقالية ، ألا تقف افريقيا بمفردها : فاقتصادها ما زال ضعيفا جدا بحيث لا يمكنه أن يتحمل الضغوط والتوترات التي تصحب الانتقال من حالة الازمة الى التعمير والتنمية .

الحواشي

(١) اثيوبيا ، انغولا ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الرأس الاخضر ، رواندا ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، الصومال ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، كينيا ، ليسوتو ، مالي ، المغرب ، موريتانيا ، وموزامبيق .

(٢) تونس ، جزر القمر ، جيبوتي ، زائير ، ساحل العاج ، السودان ، الكاميرون ، النيجر ، ونيجيريا .

../..

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٣) كانت سوازيلند في قائمة ١٩٨٣/١٩٨٤ التي تتضمن ٢٤ بلدا تواجه نقصا غير عادي في الاغذية في الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ بيد أنها ليست من بين البلدان التي حددت بانها تواجه نقصا من ذلك القبيل في الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ .

(٤) بلغت المعونة الغذائية الحقيقية الواردة ٦٢٢ ٠٠٠ طن . ولم تلب احتياجات زامبيا وزمبابوي وموزامبيق بصورة كاملة .

Digitized by UNOG Library